

الحركة السياسية في قطاع غزة (١٩٤٨ - ١٩٦٤)
The Political Movement in Gaza Strip (1948-1964)

إعداد

د. سامي يوسف أحمد^٢

د. جهاد شعبان البطش^١

^١ جامعة القدس المفتوحة jehadbatish@hotmail.com
^٢ جامعة القدس المفتوحة saahmad1966@hotmail.com

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة الحركة السياسية في قطاع غزة (١٩٤٨-١٩٦٤م)، منذ انتهاء معارك عام ١٩٤٨، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، وحتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية. وهدفت الدراسة لاستعراض الملامح العامة للحركة السياسية في قطاع غزة من حيث نشأتها وتطورها ودورها في الفترة المشار إليها. وتسعى الدراسة لإبراز أهم التحديات - الذاتية والموضوعية- التي واجهت الحركة السياسية الناشئة إبان الإدارة المصرية لقطاع غزة، ومحاولات القوى الفاعلة في القطاع التغلب على تلك التحديات وكيفية تجاوزها . وبينت الدراسة حالة الاستقطاب السياسي في القطاع من خلال الحديث عن المؤسسات السياسية والقوى المؤثرة في مجريات الأحداث، كما تناولت الدراسة التحول الذي طرأ على الحركة السياسية فترة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في الفترة الواقعة بين ٢ تشرين ثان/ نوفمبر ١٩٥٦ - ٧ آذار/ مارس ١٩٥٧م، وما آلت إليه الحركة السياسية في قطاع غزة حتى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤م، لتبدأ مرحلة جديدة في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني في مسيرة بنائه الكياني والوطني.

Abstract:

The study dealt with the political movement in Gaza Strip (1948-1964) from the end of battles in 1948 and putting Gaza Strip under Egyptian administration until the founding of the Palestinian Liberation Organization. The study aimed at displaying the general features of the political movement in Gaza Strip in terms of its establishment, development and its role in the period referred to.

The study also aims at highlighting the most significant challenges- the subjective and the objective- that the emerging political movement encountered under Egyptian administration in Gaza Strip. It also aimed at highlighting the attempts of the active forces of the political movement of the Palestinian people in the process of building its nation and identity in the strip by talking about the influential political institutions and parties on the happenings. The study also dealt with the shift that the political movement faced under the Israeli occupation of Gaza Strip from the second of November 1956 till the seventh of March 1957. It also dealt with the status of the political movement in Gaza strip during that time till the founding of the Palestinian Liberation Organization in 1964 and then a new stage began to overcome those challenges and how to overcome them, the study showed the state of political polarization in Gaza Strip.

مقدمة:

تناقش هذه الدراسة الحياة السياسية في قطاع غزة من عام ١٩٤٨م، وهو العام الذي انتهت فيه المعارك بين العرب و"إسرائيل" وعقد اتفاقيات الهدنة بين الطرفين، حيث أصبحت فلسطين مقسمة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول منها، والذي تبلغ مساحته (٢١٠٠٠ كم^٢) أقيمت عليه "دولة إسرائيل". والقسم الثاني، والبالغ مساحته (٥٨٧٨ كم^٢) والذي يطلق عليه الضفة الغربية ضم إلى إمارة شرقي الأردن، وشكل معها - فيما بعد- المملكة الأردنية الهاشمية. والقسم الثالث، والبالغ مساحته (٣٣٦ كم^٢)، والذي أطلق عليه قطاع غزة، وضع تحت الإدارة المصرية، وكان ذلك إيذاناً ببداية مرحلة جديدة في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، أما عام ١٩٦٤م، الذي توقفت عنده حدود الدراسة، فقد شهد هذا العام قيام منظمة التحرير الفلسطينية، لتكون المؤسسة الكيانية المعترف بها للفلسطينيين، كانت أيضاً فاتحة عهد جديد من الحياة السياسية للشعب الفلسطيني.

وتكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الحركة السياسية الفلسطينية في قطاع غزة، الذي وضع تحت الإدارة المصرية، وذلك لفهم الظروف السياسية التي أسهمت في صنع جزء من التاريخ السياسي للشعب الفلسطيني، والحفاظ على هويته الفلسطينية. وتهدف الدراسة لتوضيح الملامح العامة للحركة السياسية في قطاع غزة من حيث نشأتها وتطورها ودورها في الفترة المشار إليها، والتحديات التي واجهتها وكيفية تجاوزها والتأثير على مجرياتها.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، معتمدة علناًهما المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع، مع تحليل المعلومات المتاحة كالتعليق عليها. وتحقيقاً لأهداف البحث وغايته تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسة، أولها تناول الحركة السياسية في قطاع غزة (١٩٤٨-١٩٥٢م)، أما القسم الثاني فتحدث عن الحركة السياسية في قطاع غزة (١٩٥٢-١٩٥٦م)، فيما تطرق البحث في قسمه الثالث عن حركة السياسة فترة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة (٢ تشرين ثان/نوفمبر ١٩٥٦-٧ آذار/مارس ١٩٥٧م)، وفي القسم الرابع كان الحديث عن الحركة السياسية في قطاع غزة (١٩٥٧-١٩٦٤م)، واختتمت الدراسة بماتمالات توصلا إليهم نتائج وتوصيات.

أولاً- الحركة السياسية في القطاع ١٩٤٨-١٩٥٢

تعد الفترة ما بين أعوام ١٩٤٨-١٩٥٢م من أدق الفترات التي مرت بقطاع غزة، فهي الفترة التي تميزت بالبحث عن المستقبل السياسي للقطاع وكيفية التخلص من وجوده في ظل أزمة اجتماعية اقتصادية مستعصية، تندر بانفجار كبير. وكانت عملية إعادة توطين اللاجئين الحل الأمثل في نظر الذين رأوا أن المشكلة اقتصادية بحتة ومشكلة لاجئين يبحثون عن ظروف حياة أفضل، وقد رفض أبناء غزة مشاريع التوطين رفضاً قاطعاً.

أنت هزيمة ١٩٤٨م لتزعزع الأساس الذي كانت تقوم عليه الحياة في لواء غزة سياسياً واقتصادياً، فقد سقطت القيادة السياسية التقليدية مع هزيمة ١٩٤٨م، وإضافة إلى مسؤولياتها فيما آلت إليه الأمور، فقد تعرضت إلى حملة رسمية عربية مغرضة تحاول أن تلقي مسؤولية الفشل في حرب ١٩٤٨ عليها، حيث دأبت أجهزة الإعلام على تعداد سلبيات تلك القيادة وعيوبها، في الوقت الذي كانت هذه القيادة عاجزة عن تقديم حلول للمشكلات السياسية والاجتماعية التي كان يعاني منها القطاع، إضافة إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية التي كانت تقوم عليها العلاقات السياسية، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الصراع السياسي بين القيادات التقليدية، وتداخل الصراعات العائلية والمحلية بالصراعات السياسية.^١

أسهمت هذه العوامل مجتمعة في زعزعة العلاقات السياسية في قطاع غزة، وأفسحت المجال أمام نمو أوضاع وتشكيلات سياسية جديدة. فلم يعد للفلسطينيين أي كيانات سياسية قانونية، ولم يحمل الفلسطينيون في هجرتهم أي من مؤسساتهم السياسية والحزبية، وكانت بقايا المؤسسات الفلسطينية والقيادات القديمة قد

بدأت تضعفⁱⁱ إذ لم يتبق من الأحزاب الفلسطينية القديمة سوى رموزها القديمة المتمثلة ببعض الشخصيات في القطاع.

أما عصابة التحرر الوطني الفلسطينية التي ظل فرعها في القطاع على اتصال باللجنة المركزية للعصبة في الخارج،ⁱⁱⁱ رغم القرار المصري الذي صدر بحل التنظيمات السياسية في قطاع غزة وتسليم الأسلحة، منذ أن دخلت القوات المصرية إلى قطاع غزة في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م، وقد ذكرت عصابة التحرر الوطني بالاسم، وتم اعتقال عدد من نشطائها^{iv} وفي الفترة ١٩٥٠-١٩٥١م، كان وضع العصبة ضعيفاً، واقتصر نشاطها على إصدار جريدة "المقاومة" وعدد آخر من النشرات مثل: نشرة "النضال"، و"كفاح العمال"، و"راية الشباب"، و"طلیعة الطلبة"، وفي عام ١٩٥١م، وبعد الإفراج عن أعضاء العصبة الذين اعتقلوا عام ١٩٤٩م، أعيد تشكيل قياداتها من جديد، فانتعش بعد ذلك نشاطها السياسي، رغم أنها كانت تواجه نشاط الإخوان المسلمين المضاد، وقمع السلطات المصرية لها، ومعاناتها من محدودية الإمكانيات.^v وقد استفاد الشيوعيون من بقاء القطاع أرضاً فلسطينية، لم يكن لها وضع سياسي ودولي محدد، ونجحوا في الحفاظ على كيانيتهم المستقلة بعد أن قرروا، في منتصف شهر آب/أغسطس ١٩٥٣م، تحويل فرع عصابة التحرر الوطني المحلي إلى حزب شيوعي فلسطيني في قطاع غزة.^{vi}

وكانت جمعية للإخوان المسلمين في غزة قد تأسست عام ١٩٤٦م، كأحد شعب الإخوان المسلمين في فلسطين، والتي اتبعت في أهدافها وبرامجها جماعة الإخوان المسلمين في مصر التي أسسها حسن البنا عام ١٩٢٨م.^{vii} وفي ظروف ما بعد النكبة، انفتحت آفاق جديدة أمام نشاط الإسلام السياسي، حيث نجحت جماعة الإخوان المسلمين في تثبيت حضورها السياسي الفاعل في الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن وفي قطاع غزة.^{viii} ولما كانت أوضاع جمعية الإخوان في غزة تتأثر بالعلاقة بين الحكومة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، فعندما ضربت جماعة الإخوان في مصر عام ١٩٤٨م، قامت السلطات المصرية بإغلاق الجمعية في غزة عام ١٩٤٩م، عملت بعدها تحت اسم جمعية التوحيد التي تأسست في غزة من العام نفسه، وظل الحال على ذلك حتى أعيد فتح شعب الإخوان من جديد في القطاع عام ١٩٥٢م.^{ix}

أما الهيئة العربية العليا فسعت لإبقاء "الرمز"، وحاولت التمسك بصفة كيانية مستقلة للمناطق العربية التي لم يصل إليها الاحتلال الصهيوني. وقد طرحت الهيئة العربية العليا موضوع إنشاء حكومة فلسطينية في أوائل سبتمبر ١٩٤٨م، عندما بحثت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مسألة تمثيل فلسطين في الدورة المقبلة للأمم المتحدة، ولم يحظ المشروع بالقبول رغم إقرار اللجنة السياسية بمشروعية الفكرة، وقررت الهيئة العليا اعتبار نفسها حكومة للبلاد باسم "حكومة عموم فلسطين"، وارتأت أن توجه الدعوة باسم رئيس الوزراء أحمد حلمي إلى مؤتمر وطني من الشخصيات والهيئات التي لها صفة تمثيلية. انعقد المؤتمر بغزة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨م،^x والذي حضره كل من لهم صفة تمثيلية من أهل فلسطين وهم: رؤساء البلديات وبعض أعضائها ورؤساء وبعض أعضاء الغرف التجارية، ورؤساء اللجان القومية والوفود والبعثات السياسية، والهيئات الأخرى^{xi}، وأصدر المؤتمر وثيقة إعلان استقلال فلسطين وأقر فيه تشكيل حكومة عموم فلسطين التي تتألف من رئيس وعدد من الوزراء، وتشكل مجلس وطني يضم ممثلي الشعب الفلسطيني، وأصبح الحاج أمين الحسيني رئيساً للمجلس الوطني، كما أصبح حلمي عبد الباقي رئيساً للحكومة، وأعلن المجلس استقلال فلسطين استقلالاً تاماً وإقامة دولة حرة ذات سيادة،^{xii} كما صدر عن المؤتمر قرارات أخرى لتحديد صيغة الحكومة وهيكلها. لم يكن لقرارات مؤتمر غزة نتائج عملية، ذلك أن ظروف العمل العسكري والسياسي التي كانت سائدة عند إعلان الحكومة لم تكن لتتيح لها أن تمارس أي شكل من أشكال السيادة على الأراضي الفلسطينية خارج مناطق الاحتلال الإسرائيلي.^{xiii}

والواضح أن حكومة عموم فلسطين لم تلق تأييداً من الحكومات العربية، فقد أهمل مجلس الجامعة دعوتها في دورته الحادية عشرة التي عقدت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩م، مراعاة للملك

الأردني عبد الله، الذي لم يوافق على إنشاء هذه الحكومة وأصر على عدم تمثيل فلسطين، وعدم ضرورته^{xiv}، كذلك رفضت مصر رغم اعترافها بالحكومة أن تمنحها حق ممارسة مهماتها في قطاع غزة، الذي كان يتبع الحكم العسكري المصري.^{xv} وبالتالي خرج عن سلطة حكومة فلسطين.

ثم كانت عملية نفي الحاج أمين الحسيني من غزة إلى القاهرة يوم ١٧/١٠/١٩٤٨م،

ومنعها بالقوة من العودة إلى فلسطين بمثابة إعلان

وفاء حكومة فلسطين، والهيئة العربية العليا وبداية الوصاية العربية الرسمية على الفلسطينيين وقضيتهم.^{xvi} جاء ذلك بالتوقيت مع حملة تصفية قوات المتطوعين المصريين، ومحاصرة الجيش المصري. وفي هذا الوقت، كان قد بُدئ بتنفيذ الهدنة الدائمة، الموقعة بين مصر وإسرائيل، التي ترتب عليها، فيما ترتب من نتائج سياسية وعسكرية، بند يخص منطقة غزة المسماة آنذ "الأراضي الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية"،^{xvii} باشرت الدولة المصرية اختصاصاتها بإدارة قطاع غزة، وفي ٢٦ أيار/ مايو، بقرار صدر عن وزير الدفاع المصري، رقم (٩٤٨/١٥٣) بتعيين اللواء سالم باشا مدير عام سلاح الحدود الملكي والحاكم العام للصحراء الشرقية وغيرها من مناطق الحدود، حاكماً إدارياً للمناطق التي خضعت لرقابة القوات المصرية في فلسطين،^{xviii} وتم تعيين القائم مقام (العقيد) مصطفى الصواف نائباً للحاكم العام على تلك الأراضي، ومقره مدينة غزة، وفي ٢٧ أيار/ مايو ١٩٤٨م وصل الصواف المدينة، ومعه عدد من ضباط سلاح الحدود الملكي، ولفيف من الموظفين المنتدبين من الوزارات المختلفة للقيام بأعمال الإدارة والأمن، والإشراف على الدوائر الحكومية المختلفة.^{xix} وبناءً على القرارات والأوامر الصادرة عن وزير الحربية المصري حوّل الحاكم الإداري لقطاع غزة بتاريخ حزيران/ يونيو ١٩٤٨م، بجميع الصلاحيات والاختصاصات التي كان يعمل بها المندوب السامي وفقاً للأنظمة والقوانين التي كان معمولاً بها في فلسطين عندما دخل الجيش المصري غزة عام ١٩٤٨م.^{xx} وبذلك فتحت مرحلة جديدة في تاريخ قطاع غزة، الذي أصبح يدار من حاكم إداري مصري.

فبعد أن كانت هذه المنطقة تعرف بلواء غزة التي ضمت أربع مدن وستين قرية وبمساحة تبلغ (١٣٦٨٨ كيلو متر مربع) أصبحت تعرف باسم "المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين. وبمساحة تمثل ٣٢٦ كيلو متر مربع.^{xxi}

أخضع القطاع رسمياً لإدارة الحكومة المصرية بعد توقيع اتفاقية الهدنة المصرية - الإسرائيلية الموقعة في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٩ في رودس، وقد تولت الحكومة المصرية بعد ذلك، وبتكليف من الجامعة العربية إدارة المناطق الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية التي أصبحت تعرف فيما بعد بقطاع غزة.^{xxii} وقد اقتصر حدود القطاع - ضمن اتفاقية الهدنة - على مساحة ضيقة تبدأ من رفح جنوباً إلى بيت حانون شمالاً بمسافة تتراوح بين ٤٠ و٤٥ كيلو متر، ويتراوح عرضها ما بين ٥ إلى ٧ كيلو مترات تضمنت مدن غزة وخان يونس ورفح، وقرى عيسان وبني سهيلا وخزاعة، ودير البلح، وجباليا، وبيت لاهيا، وبيت حانون، كما تضمنت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في كل من رفح، وخان يونس، ودير البلح، والبريج، والمغازي والنصيرات، وشاطئ غزة، وجباليا. ويشار إلى سكان المخيمات "باللاجئين" بينما يشار إلى سكان القطاع الأصليين "بالمواطنين"^{xxiii}

وخلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٥ ظلت منطقة غزة تسمى "المنطقة الخاضعة للرقابة المصرية في فلسطين" وظهر مصطلح قطاع غزة لأول مرة في الوثيقة الدستورية التي أصدرها ديوان الرئاسة المصري في ١١ أيار/ مايو ١٩٥٥، بما يعرف قانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥، الذي أطلق عليه اسم القانون الأساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين^{xxiv}

وقد اكتسب التشكيل العائلي في القطاع ملامح خاصة، فلم يحاول الحكم المصري التدخل كثيراً في تركيبية البناء الاجتماعي والعائلي للقطاع، بل حاول التعامل مع القطاع من خلال البرجوازية التجارية أو العائلات الإقطاعية التقليدية. من هنا فقد لعبت التركيبية العائلية دوراً كبيراً في السيطرة على الجماهير

الفلسطينية، بما يخدم مصالح هذه الفئة الضئيلة^{xxv} وبقيت هذه العائلات التي الأكثر سطوة ونفوذاً، في التعامل مع الجماهير الفلسطينية.

حاولت الإدارة المصرية منذ بداية وجودها في قطاع غزة كبح جماح الحياة السياسية، فقامت بإجراءات مشددة ضد السكان، شملت مصادرة السلاح والذخائر من المتطوعين وتعرض الكثير منهم للاعتقالات، وحملة واسعة من التخوين، أسهمت تلك الإجراءات بخلق حالة من الشك والارتياب بين الأهالي والإدارة المصرية في القطاع^{xxvi}.

ومن الملاحظ أن التغيير البنوي الذي تعرض له القطاع بعد ١٩٤٨ على الصعيد الاجتماعي لم يؤد إلى تغيير ملموس في الوعي الاجتماعي الاعتيادي للجماهير الفقيرة في علاقتها بطبقة "الأفندية" خاصة وأن رموز هذه الطبقة استطاعوا تكوين علاقات جديدة مع عدد من المخاتير ومشايخ البدو من اللاجئين والمواطنين على حد سواء الذين كانت تربطهم بهؤلاء علاقات تاريخية قديمة قامت على المصالح المشتركة بين الفريقين، وكان غياب الوعي الطبيعي، أو القوى السياسية الوطنية الفاعلة في هذه المرحلة سبباً من أسباب تكريس هذه العلاقة، وقبل كل شيء فإن النظام السياسي الجديد قدم لهذه الطبقة من كبار الملاك صلاحيات وأوضاع سياسية واجتماعية مميزة؛ فإن المتغيرات الجديدة أدت إلى "انهيار الأساس المادي للمجتمع الفلسطيني في القطاع الذي أدى إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية التقليدية فيه"، خاصة بين اللاجئين الذين فرضت عليهم الظروف الجديدة ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات القديمة مثل اضطرار المرأة للعمل والاستقلال النسبي للبناء، والبطالة، والعمل في مهن جديدة، وقد أسهم كل ذلك- في السنوات الأولى فقط- إلى خلق حالة من الاغتراب، فالوضع البائس في المخيم، ولّد انسحاقاً ثقيلًا ماديًا ومعنويًا، مثل الوقوف في طوابير لاستلام الإعانة، تفشي الأمراض والشعور بالدونية، وقد عزز من بؤس هذا الواقع ضعف وخراب الأوضاع الاقتصادية في القطاع، فتولد شعور بالاغتراب الجماعي لدى اللاجئين، الذين لم يكن الخلاص بالنسبة لهم يعني تحسين الأوضاع الحياتية؛ بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد، لذلك رفضوا - ومعهم جماهير المواطنين الفقراء - بإصرار كل مشاريع الإسكان والتوطين حفاظاً على هويتهم الوطنية الفلسطينية^{xxvii}.

وعلى الرغم من الظروف المستجدة استمر الانقسام السياسي، الذي كان قائماً ما قبل عام ١٩٤٨م، بين جماعة الهيئة العربية العليا وخصومها، ففي الوقت الذي كانت الهيئة العربية العليا تُحارب من حكومات مصر ما قبل الثورة، احتفظ رشدي الشوا برئاسة بلدية غزة، إذ كانت بالنسبة إليه مركز قوة سياسياً، وعندما قام رجالات الهيئة العربية، وعلى رأسهم الحاج موسى الصوراني، بحملة لإقالته بعد قيام الثورة المصرية، كان دافعهم هو الموقف السياسي لرشدي الشوا وتعاونه مع البريطانيين، قبل قيام الثورة، وفي الوقت الذي دعا رشاد الشوا -شقيق رئيس البلدية- فيه استقبال الإنجليز في غزة، متناغماً في دعوته تلك مع مقترحات الحكومة المصرية بنقل القوات البريطانية من قناة السويس إلى القطاع، كان موقف الهيئة العربية العليا معارضاً لدعوة الشوا هذه. وعندما اشتدت محاولات دمج القطاع بمصر عام ١٩٥٣م، حيث برزت هذه الدعوات لأسباب اقتصادية واجتماعية. وقد قامت الهيئة العربية العليا- من خلال الأشخاص المرتبطين بها في قطاع غزة- بالتنبيه إلى البعد السياسي لدمج القطاع أو إبقائه في وضعه الحالي، وأثر ذلك على مجمل القضية الفلسطينية^{xxviii}.

ومن خلال ما تقدم، فإن الصراع السياسي بين القيادات التقليدية في القطاع خلال هذه الحقبة كان محكوماً بالسمات نفسها التي حكمت مواقف هذه القيادات خلال الفترة التي سبقت ١٩٤٨م. أي تداخل الصراعات العائلية والمحلية بالصراعات السياسية ووجود نوع من الاستقطاب على هذا الأساس.

لم تقف اتفاقية الهدنة وتلك الظروف، دون قيام عمليات متفرقة وراء خطوط الهدنة فور توقيع الاتفاقيات كمحاولة مبكرة لتحقيق العودة، وقامت بهذه العمليات مجموعات صغيرة لم تتبع أي تنظيم سياسي، فلم يكن الأفق السياسي واضحاً في هذه العمليات، وتداخلت مع المشكلة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين^{xxix}.

بقي قطاع غزة الجزء الوحيد الذي يحمل-رسمياً- اسم فلسطين عقب النكبة عام ١٩٤٨م، بعد احتلال قسم من فلسطين من قبل المشروع الصهيوني، وضم الضفة الغربية للأردن عام ١٩٥١م. ولعل هذه الحقيقة هي التي ميزت وضع القطاع من المخطط الصهيوني، فقد كان حلم القيادة الإسرائيلية تصفية القطاع لتصفية قضية فلسطين نهائياً، وتمثل ذلك في مشاريع التوطين التي طرحتها جهات مختلفة.^{xxx}

استهدف بعض هذه المشاريع اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم بما في ذلك قطاع غزة، بينما اقتصر بعضها على لاجئي القطاع وحدهم.^{xxxii} ونظراً لتدفق اللاجئين وتفاقم المشكلات الاقتصادية بادرت بعض الهيئات والجمعيات الخيرية الدولية إلى مد المساعدة إلى هؤلاء اللاجئين، منها رابطة الصليب الأحمر، والصليب الأحمر الدولي، ولجنة خدمات الأصدقاء^{xxxiii} ومحاولة لإنقاذ حياة آلاف اللاجئين كان ضرورياً للأمم المتحدة أن تدخل لتحول دون وقوع الكارثة، حيث أنشأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، هيئة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) على أساس مؤقت وبدأت وكالة الإغاثة والتشغيل عملها في أيار/مايو ١٩٥٠، وحلت محل المنظمات السابقة، وقد شملت مسؤولياتها (سوريا ولبنان والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة).^{xxxiii} وقد استطاعت وكالة الإغاثة أن تبعد عن اللاجئين الفلسطينيين شبح الموت جوعاً، لكن لاستكمال المخطط الاستعماري الصهيوني- بإضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني- كان لابد من إزاحة العنصر الذي يعوق التسوية سياسياً بين الدول العربية وإسرائيل، وبما أن إبادة الفلسطينيين قد باتت مستحيلة عملياً، فلم يبق سوى تجريب مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المحيطة، فاستمرار وجود اللاجئين كان يشكل عائقاً معنوياً ومادياً أمام أي تسوية محتملة.^{xxxiv}

هكذا بدأ منذ عام ١٩٤٩ طرح مشاريع التوطين الدائم، وتزعمت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هذه المحاولات لنزع الصبغة السياسية عن القضية الفلسطينية، وتركيز الجهود على التنمية بدلاً من المواجهة مع إسرائيل.

في تلك الفترة تقدمت وكالة الإغاثة بعدد من مشاريع التوطين والإسكان خارج فلسطين، كمشروع إقامة وحدات سكن للاجئين في البلاد العربية، وإنهاء صفة اللجوء عنهم. هذا فضلاً عن منح القروض الفردية والتشجيع على التهجير،^{xxxv} حيث قدم مستر بورتن -العضو الأمريكي في لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين- اقتراحاً بتعيين لجنة الاستقصاء الاقتصادي بالشرق الأوسط، لتكون مهمتها التوصية ببرنامج التنمية في الشرق الأوسط، لإعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للمنطقة على أساس الاكتفاء الذاتي في أقصر وقت ممكن، وقد عينت لجنة الاستقصاء برئاسة المستر جوردن كلاب،^{xxxvi} وعليه قامت هذه اللجنة برفع تقريرها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩م، تجاهل التقرير الطابع السياسي للمشكلة الفلسطينية، مركزاً على الطابع الاقتصادي،^{xxxvii} وفي القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الثاني/ديسمبر ١٩٥٠م، عهدت وكالة الغوث مهمة تنفيذ توصيات جوردن كلاب، وعلى رأسها موضوع التوطين والإسكان.^{xxxviii} وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١م، شرعت وكالة الغوث الدولية- بناءً على اقتراح بريطاني- بتنفيذ برنامج لنقل عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين وإسكانهم في ليبيا، وافقت عليه الأخيرة من حيث المبدأ،^{xxxix} وكان موقف الدول العربية -حينذاك- مباركاً للمشروع ومتورطاً فيه؛ بشرط أن يراعي المشروع مبدأ جمع شمل أسر اللاجئين في معسكرات للاجئين في بيئات مشابهة لبيئتها الأصلية قبل النكبة، وإقامة أهل القرية الواحدة في مكان واحد لاستئناف حياتهم السابقة،^{xl} وقد أبلغ وزير مالية حكومة عموم فلسطين كلاً من الهيئة العربية وحكومة عموم فلسطين ما يلي: "أن السير جونسون الوزير المفوض في السفارة البريطانية في القاهرة، الذي كان مديراً لخزينة فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، حدثه بشأن نقل اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة إلى ليبيا"، ورفضت الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين العرض.^{xli}

لقد كان هناك تنبه جماهيري في قطاع غزة لأهداف المشروع ومرامييه السياسية، التي أثارت الريبة في النفوس منذ اللحظة الأولى لطرحة. ولم تخف أبعاده السياسية، على الرغم من الدوافع الإنسانية التي

كانت تحاول أن تختبئ خلفها.^{xliii} إذ وعلى الرغم من الوضع الاجتماعي بالغ السوء، وتعاون وكالة الغوث، وقبلها لجان الأمم المتحدة، مع الدول العربية لتنفيذ مشاريع التوطين، والأساليب المتلوية التي تم اللجوء إليها، فإن قطاع غزة كله كان له موقف حاسم من مشاريع التوطين، ولعب موقفه دوراً رئيساً في إجهادها في تلك المرحلة. فقد جاء الرفض على الصعيد الرسمي الفلسطيني، وعلى صعيد الهيئات الشعبية الفلسطينية، وعلى صعيد الأفراد أيضاً. فالهيئة العربية العليا رفضت المشاريع التي قدمت إليها، وعبر أهالي غزة عن رفضهم لتلك المشاريع، وعن إدراكهم لمراميها السياسية، من خلال البرقيات والمذكرات والرسائل، حيث تعكس تلك المكاتبات المناخ العام السائد تجاه مشاريع التوطين.^{xliii} وقد ترجم أهل القطاع، أقوالهم أفعالاً، في مرحلة لاحقة، حيث أسقطوا عنوة مشروع التوطين، الذي جاء نتيجة تعاون مشترك بين وكالة الغوث والحكومة المصرية، وعرف باسم "مشروع شمال غرب سيناء" سيتم تناوله لاحقاً.

ثانياً- الحركة السياسية في القطاع ١٩٥٢-١٩٥٦م

تميزت هذه الحقبة التاريخية المهمة من عمر قطاع غزة بتنامي الحركة السياسية المنظمة، وتصادم التشكيلات الاجتماعية، وطرحت مشاريع جديدة للتوطين، وبسعي حثيث لتنفيذها، كما صدعت إسرائيل اعتداءاتها العسكرية كوسيلة ضغط لدفع الحكومة المصرية على عقد تسوية مع إسرائيل.

ورغم محاولة الإدارة المصرية كبح جماح الحياة السياسية في القطاع كما كان الأمر عليه قبل الثورة،^{xliv} فإنها في صيف عام ١٩٥٢م، قامت بإقصاء رشدي الشوا عن رئاسة بلدية غزة، وهو المنصب الذي اكتسب في فلسطين طابعاً سياسياً، بالرغم من طابعه الخدمي والإداري. وجاء طابعه السياسي بسبب تمخضه عن انتخابات ديمقراطية في شكلها أولاً، ولحرمان الفلسطينيين من المناصب السياسية حتى وقوع النكبة ثانياً، مما جعل منصب رئيس البلدية يتبوأ المركز الأول بين وظائف الفلسطينيين تحت الانتداب،^{xlv} وكانت حكومة الانتداب قبل رحيلها عن فلسطين قد سلمت شؤون الحكم والإدارة إلى رؤساء البلديات على اعتبار أن البلديات هي السلطات المحلية الشرعية التي بقيت في البلاد،^{xlvi} واستمر هذا الوضع تحت الإدارة العسكرية التي فرضها النظام الملكي المصري على قطاع غزة، حيث حرمت هذه الإدارة فلسطينيي القطاع من أية حقوق سياسية، واستمر هذا الوضع إلى ما بعد سقوط النظام الملكي في مصر (تموز/ يوليو ١٩٥٢) وعينت الإدارة المصرية الشيخ عمر صوان- رئيس المحكمة الشرعية ومسئول الإخوان المسلمين في قطاع غزة- مكان الشوا^{xlvii} وعُدت عمليات الإقصاء والتعيين تدخلاً من الإدارة العسكرية المصرية ضد الديمقراطية، وحتى الذين أحلتهم الإدارة المصرية محل الذين عزلتهم، كانوا في إطار الصراع العائلي التقليدي في القطاع، مما أدى إلى زيادة هذا الصراع. وظل القطاع محروماً من التنظيمات السياسية والنقابية، بسبب الحظر الذي فرضه الحكم العسكري المصري على قيام مثل هذه التنظيمات.^{xlviii}

عرف قطاع غزة خلال هذه الفترة ظاهرتين حزبيتين فاعلتين، هما الإخوان المسلمون، والشيوعيون، على عكس الفلسطينيين الذين هاجروا إلى الدول العربية، حيث سادت في صفوفهم- ومنذ وقت مبكر- الاتجاهات القومية، ففرد قطاع غزة من مصر وصلته الإدارية والسياسية بها أثر في تحديد طبيعة الأحزاب التي عرفها القطاع. وقد تباينت الظروف التي عمل خلالها الإخوان المسلمون والحزب الشيوعي، وأثرت بالتالي على كثافة تواجد كل منهما وفعالية دوره السياسي، فبمقدار ما كانت الظروف الموضوعية مناسبة للإخوان المسلمين، كانت غير مناسبة للشيوعيين. وفي هذا المجال، يمكن تحديد العوامل التي حددت نشاط هذين الحزبين، وهي: الثقافة السائدة في المجتمع، والموقف السياسي تجاه القضية الفلسطينية، والدور العملي خلال حرب ١٩٤٨م، وموقف الأجهزة الرسمية والتسهيلات، أو الإجراءات القمعية التي كانت تتخذها تجاه هذه القوة أو تلك، وأثرها على حركتها،^{xlix} وللاعتبارات المشار إليها، كان الإخوان المسلمون في تلك الفترة يعاملون بوصفهم حزب السلطة، وبذلك قطفوا ثمار التسهيلات الرسمية التي قدمت إليهم، دون أن يفقدوا صفة المعارضة الذي سبق أن ضرب ولوحق، وما

جره هذا من عطف جماهيري بالقطاع. وقد بلغت الرعاية والتسهيلات التي كانت تقدم إليهم إلى درجة أن مهرجاناتهم واحتفالاتهم كانت تتم برعاية الحاكم الإداري العام أو نائبهⁱ. وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م، سمحت الحكومة بوصول البعثات الدينية والتعليمية لغزة، فنشرت بدورها فكر الإخوان، وكان ذلك بسبب تخوف السلطات من تغلغل نشاط الشيوعيين بين اللاجئين، وفي صيف ١٩٥٣م، اتفق الإخوان مع بعض ضباط الجيش المصري في القطاع على تدريب شباب الإخوان عسكرياً، وبالفعل تم ذلكⁱⁱ. حيث شكل الإخوان المسلمون في قطاع غزة مجموعتين سريتين خططتا لممارسة العمل المسلح، كانت الأولى هي مجموعة "شباب الثأر" ومن أعضائها صلاح خلف، وأسعد الصفاوي، وسعيد المزين، وعمر أبو الخير، وإسماعيل سويرجو، ومحمد إسماعيل النونو. وأما الثانية فكانت مجموعة "كتيبة الحق" ومن أعضائها خليل الوزير، وحسن عبد المجيد، وعبد أبو مراحيل، ومحمد العايديⁱⁱⁱ.

أما الحزب الشيوعي في قطاع غزة وهو امتداد لعصبة التحرر الوطني التي تأسست في فلسطين سنة ١٩٤٣م، فكان الاتصال بين قيادة العصبة في القطاع والقيادة المركزية لها في الضفة الغربية يجري عبر الأراضي المحتلة، وقد وصلت المطبوعات والمنشورات الحزبية لها في غزة عبر هذا الطريق، مما أدى إلى خلق أرضية للاتهامات والتشكيك. وتعد هذه الفترة من أصعب المراحل التي مر بها الشيوعيون، حيث إنهم تعرضوا للبطش الشديد، وعانوا من عدم توفر الإمكانيات اللازمة للعمل الحزبي. واكتفوا باستخدام أساليب متواضعة ككتابة وتوزيع المنشورات والكتابة على الجدران وتنظيم المظاهرات، وكذلك الإضرابات. وقد وضعت هذه النشاطات بعض الضوابط على ممارسات الإدارة المصرية في القطاعⁱⁱⁱ. وقد أعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي في آب/أغسطس ١٩٥٣ في قطاع غزة، حيث عقد أول اجتماع في بيارة خالد شراب، حضره كل من: سمير البرقوني، ومعين بسيسو، وخالد شراب، محمد نصر، وعرف بالمؤتمر الأول للحزب الشيوعي الفلسطيني. وفي هذا الاجتماع، كُوت اللجنة المركزية الأولى من الأعضاء الحاضرين، وانتخب معين بسيسو سكرتيراً عاماً لها^{iv}. وهكذا تم التحول التاريخي من عصبة التحرر الوطني إلى الحزب الشيوعي في قطاع غزة، وفي هذا المؤتمر أعدت اللائحة الداخلية للحزب والبرنامج المرهلي، والذي كان على رأسه إسقاط مشروع سيناء^{iv} ونشطت المجموعات اليسارية في معسكرات اللاجئين، خاصة في قطاع غزة، وأخذت المنشورات الشيوعية تحمل الغرب الاستعماري مسؤولية أحوالهم، وتطالب بالعودة والتعويض، وإقامة دولة فلسطينية عربية مستقلة^{vi}. مارس الحزب وأعضاؤه نشاطهم الحزبي والسياسي- الذي كان سرياً في معظم الأحيان- في مراكز عملهم لاسيما المدارس وبين الطلاب، حيث عملت الأغلبية الساحقة منهم في ميدان التدريس، واستطاع الحزب الوصول إلى أوساط الطلاب من خلال الطلاب الشيوعيين الذين عملوا على تنظيم اللجان الطلابية الوطنية^{vii}.

لعب الشيوعيون الفلسطينيون، من خلال الحزب الشيوعي في قطاع غزة، دوراً بارزاً في مقاومة مؤامرات توطين اللاجئين وتصفية القضية الفلسطينية، وفي التصدي للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القطاع، فبعد أسابيع قليلة من تأسيسه، قاد الحزب تحركاً شعبياً واسعاً لسكان مخيم البريج، استنكاراً للمذبحة الوحشية التي ارتكبتها القوات الصهيونية، وأودت بحياة ما يزيد عن خمسة وعشرين مواطناً بالإضافة إلى عشرات الجرحى^{viii}. كما شكل الشيوعيون مع الإخوان المسلمين أول نقابة للمعلمين العاملين في مدارس وكالة الغوث (الأونروا) بعد عودة الإخوان المسلمين في قطاع غزة للعمل السري، إثر حل جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٥٤م، وكانت تلك النقابة بمثابة الرئة الوحيدة التي تنفست من خلالها الحركة السياسية في القطاع^{lix}، لكن الإدارة المصرية سارعت بحلها، متذرة بمشاركة أعضائها في انتفاضة آذار/ مارس ١٩٥٥م، وظل القطاع محروماً من التنظيمات النقابية حتى عام ١٩٦٤م^{lx}.

أسهمت الظروف الموضوعية التي أحاطت بعمل الشيوعيين والإخوان المسلمين في تحديد حجم وفعالية كل منهما، وعلى الرغم من عدم توفر أرقام وبيانات عن حجم العضوية، فإن المرجح بأن الإخوان كانوا حزباً جماهيرياً، بينما اقتصر نشاط الشيوعيين في نطاق ضيق بسبب الظروف السياسية

والأمنية التي كانت تمارسها السلطات المصرية، وإذا ما أخذنا، كمقياس مقدار الجماهيرية، انتخابات معلمي اللاجئين، فإن القائمة التي رشحها "الإخوان المسلمون" قد نجحت كاملة، ولم يسقط منها إلا مرشح واحد كان من نصيب الشيوعيين.^{lxi}

شهدت هذه الفترة الواقعة بين ١٩٥٢- ١٩٥٤ مشاريع مختلفة سعت لتصفية القضية الفلسطينية. كان أهمها مشروع توطين لاجئي قطاع غزة في غربي سيناء، ولقد أعد المشروع - وهو من أكبر المشاريع لتوطين لاجئي القطاع- على شكل اتفاق تم إبرامه بين الحكومة المصرية ووكالة الغوث الدولية، وقد اتفقت الحكومة المصرية عام ١٩٥١م، على قبول ٥٠٠٠ لاجئ في سيناء، وفي ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٥٣م، وقعت الحكومة المصرية اتفاقاً مع وكالة الغوث يتعين على الوكالة بموجبه أن تخصص من صندوق إعادة التأهيل مبلغ ٣٠ مليون دولار بموجب هذا المشروع سيتم توطين ما بين ١٠٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ عائلة من العائلات اللاجئة، كما سينفذ المشروع على مراحل لمدة خمس سنوات، ويمكن من خلاله توطين نحو ربع عدد اللاجئين.^{lxii}

فرغم نجاح ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، التي أطاحت بالملك فاروق والحكم الملكي، أبت القوى الوطنية والتقدمية داخل مصر وخارجها- لفترة غير قصيرة- أن ترى في هذا "الانقلاب العسكري" جديناً لثورة وطنية. فرأته- على عاداتها- انقلاباً كبقية الانقلابات العسكرية التي مرت في تلك الفترة، أي مثل انقلاب الحناوي، وحسني الزعيم، أديب الشيشكلي في سوريا، ووصفت تلك القوى " حركة الضباط الأحرار" بكونها حركة تحرر وطنية الأفق^{lxiii}، وعدم بروز هوية قومية تحررية لدى قادة الثورة، حيث كانت مواقفهم الثورية غامضة، ولم تظهر منهم أية إشارة، يستنتج منها الرغبة في العمل القومي، أو التعاطف مع النضال العربي^{lxiv}، ترافق الموقف الغامض للثورة المصرية، الذي كان مثار شكوك في قطاع غزة أيضاً، مع موقف قمعي اتخذته الثورة تجاه المنظمات السياسية القائمة في القطاع، فقد اصطدمت الحكومة المصرية مع كافة القوى الموجودة تقريباً، تقليدية كانت أم غير تقليدية.^{lxv}

لم تكن مصر في تلك الظروف قادرة على أن تلعب دوراً سياسياً في مستوى طموح الشعب الفلسطيني، فبقيت الحياة السياسية في القطاع بدرجة أو بأخرى، استمراراً لحقبة ما قبل الثورة سواء على صعيد المفاهيم، أو الحلول المقترحة لحل مشكلاته^{lxvi} بدلياً عن حكومة الثورة ووافقته لتوقيع "مشروع شمالغرب سيناء لتوطين لاجئي قطاع غزة" الذي استهدف التأمير على الشعب الفلسطيني عبر توطين اللاجئين في سيناء بعد أن يجري استصلاح مساحة ٢٠٠ ألف دونم شمال غرب سيناء وتوصيلاً لمياه إليها من نهر النيل.^{lxvii} أثارت هذه المشاريع الريبة في نفوس الفلسطينيين في القطاع وخارجه، فلم تخف عليهم أهدافها السياسية، رغم اختبائها خلف دوافع إنسانية، لأنها كانت تعني إنهاء وجودهم كفلسطينيين وقبولهم دولة إسرائيل كأمر واقع، وهذا يعني ضياع فلسطين بالنسبة لهم. فكان الرفض في قطاع غزة على صعيد الهيئات الشعبية الفلسطينية، حيث عبر أهل غزة عن رفضهم بالبرقيات والمذكرات والرسائل.^{lxviii} وهب الشيوعيون في القطاع إلى تنظيم وقيادة حملة جماهيرية واسعة ضد ذلك المشروع.^{lxix}

توالى الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على أنحاء متفرقة من القطاع، فيما بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٥م، في محاولة منها لإجبار القطاع على الهجرة، والقبول بمشروع سيناء، مثل الغارة الإسرائيلية على مخيم البريج عام ١٩٥٣م،^{lxx} وجاء عدوان القوات الإسرائيلية على مدينة غزة، مساء ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥ ليلعب دوراً رئيساً ليس في القطاع فحسب؛ بل في سير الأحداث السياسية والعسكرية في الوطن العربي كله.^{lxxi} كان عبد الناصر يشعر بأن الاعتداء الإسرائيلي على غزة قد وضعه في موقف حرج أمام قواته، إذ لا يستطيع أن يصدر للقوات الأوامر بعدم الدفاع عن نفسها، كما أنه لا يستطيع أن يوفر لها ما تحتاج إليه من سلاح للنهوض بمسؤولياتها.^{lxxii}

وكان موقف الجمود الذي وقفه مجلس الأمن بمثابة الإشارة للقيادة المصرية بأن سياستها ستكون محفوفة بالأخطار إن لم تدعم بالقوة العسكرية، وإقامة شبكة جديدة من التحالفات والعلاقات، فعلى الصعيد العربي رفع عبد الناصر شعارات قومية ووحديوية.^{lxxiii} أما على الصعيد الخارجي فقد

بدأ التحول الجديد في السياسة المصرية بالتوجه نحو دول المعسكر الاشتراكي وعقد صفقة الأسلحة الشهيرة عام ١٩٥٥م. ^{lxxiv}

أما في القطاع فقد تحالف النفيضان (الشيوعيون والإخوان المسلمون) ضد النظام المصري وضد سياسة التوطين، واستطاعوا معاً قيادة الجماهير الغفيرة من أبناء القطاع (في المخيمات والقرى ومدنيتي غزة وخانيونس) في مظاهرة عارمة لم يشهد لها القطاع مثيلاً في تاريخه وذلك في اليوم الأول من آذار/ مارس سنة ١٩٥٥، حيث كانت مشاعر الجماهير في حالة غليان حقيقي بعد قيام القوات الصهيونية بالإغارة على غزة قبل ذلك بيوم واحد في ٢٨ فبراير/ ١٩٥٥ وقتلت وجرحت أكثر من (٦٥) من الجنود والمدنيين، وقام المتظاهرون بالسيطرة على المرافق الحكومية في القطاع (عسكرية ومدنية) ^{lxxv}، وامتلات شوارع غزة من الشجاعة حتى الرمال بالمتظاهرين وطالبت الجماهير خلالها بإلغاء مشروع سيناء، وبتدريب وتسليح المخيمات الفلسطينية حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها في مواجهة الغارات الإسرائيلية. ^{lxxvi} استمرت المظاهرات ثلاثة أيام متوالية سقط فيها عدد من القتلى. ^{lxxvii}

كانت جماهير المتظاهرين تحمل شعار "لا توطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان" وانتخب المتظاهرون "اللجنة الوطنية العليا". التي ضمت عناصر من الشيوعيين والإخوان المسلمين والمستقلين، التي قادت مظاهرات عام ١٩٥٥م، ^{lxxviii} وقد أسهم في زيادة التقارب بين الشيوعيين والإخوان المسلمين، طبيعة القضية الوطنية التي كانت تجابه القطاع، وطغيانها على أي مشكلة أخرى، إضافة إلى ذلك، شهدت المنطقة تطورات كان لها أثر في تسريع التقارب بين الطرفين. فقد تحول الإخوان المسلمون إلى حزب معارضة إثر الصدام الذي حصل بينهم وبين الحكومة في مصر عام ١٩٥٤م، الذي انتهى بحظر الحزب، وزج المئات من أعضائه في السجون، وبهذا أصبح الإخوان في الموقع نفسه الذي كان فيه الشيوعيون. ^{lxxix}

طالب حاكم غزة العام (اللواء عبد الله رفعت) ومدير المباحث المصري (سعيد حمزة) بمقابلة اللجنة الوطنية العليا التي حددت شروطها بالتالي. ^{lxxx}

- ١- أن تعلن كافة أجهزة العلام الرسمية إلغاء مشروع سيناء.
- ٢- تدريب وتسليح المخيمات الفلسطينية حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها في مواجهة الغارات الإسرائيلية.
- ٣- محاكمة المسؤول عن قتل المواطن حسني بلال- الذي قتل في اليوم الثاني من المظاهرات- والمسؤولين عن إطلاق الرصاص على المتظاهرين.
- ٤- إطلاق الحريات العامة وعلى رأسها حرية النشر والاجتماع والإضراب.
- ٥- عدم المساس بحرية الذين تظاهروا في الأيام الثلاثة الأولى من المظاهرات.

ورغم أن الحاكم العام، وعد بعدم التعرض لأي من المشتركين في الانتفاضة، وبدعم اتخاذ أي إجراء ردي، والاتفاق على وقف المظاهرات، إلا أن أجهزة الأمن المصرية سارعت باعتقال ٦٨ شخصاً من قادة الانتفاضة أغلبهم من الإخوان والشيوعيين وبعض المستقلين. ^{lxxxi}

لمتهداً الجماهير لإبعاد زيارة جمال عبد الناصر سرايوم ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥م، إلى قطاع غزة، حيث ألقن كلمة في مدرسة الزهراء أكد فيها أنه لن يستعجل العدو الإسرائيلي، كما تم الإلحاح على إعلان سقوط مشروع التوطين وقبره إلى الأبد. ^{lxxxii} لقد كانت انتفاضة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة عام ١٩٥٥ ضد مشروع عالتوطين بمثابة عادة الروح في القطاع كلهم إحياء جذوة الأمل والنضال فيه من جديد.

على أن تلك الانتفاضة لم تذهب دون أن تترك أثراً بالغاً على السياسة العربية عموماً وعلى السياسة المصرية والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص. إذ سارع النظام المصري بطلب أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي ماطلت ثم رفضت الطلب المصري، فكان أن تحول النظام المصري

بطلبه هذا إلى المعسكر الاشتراكي. وقبل أن يهل صيف ١٩٥٥، اتخذت الحكومة المصرية ثلاثة قرارات- في إطار الصراع العربي الإسرائيلي- بالغة الأهمية، هي:^{lxxxiii}

- عقد صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا بالتنسيق مع الاتحاد السوفياتي.
- تأجيل تنفيذ مشروع سيناء، إلى ما بعد تنفيذ مشروع السد العالي في مصر.
- تشكيل وحدات فدائية من الفلسطينيين، لشن هجمات داخل إسرائيل.

وبرغم أن عقد صفقة السلاح مع الاتحاد السوفياتي يعد من الأمور الخاصة بمصر وحدها، وليس لأي طرف آخر حق التدخل في ذلك، إلا أن القرار المصري قد فجر موقفاً جديداً، يتعرض لصميم مبادئ الاستراتيجية الغربية، فيما يتعلق بمسألة توازن القوى الدولي، ومن ثم فقد كان يضع مصر في موقف صدام مع الولايات المتحدة ودول الغرب. وعل مستوى تسوية الصراع، فقدت الولايات المتحدة وبريطانيا ورقة مهمة من الأوراق السياسية التي كانا يرتكزان إليها في تحركاتهما الدبلوماسية لتحقيق تسوية، حيث كانت حساباتهما تقوم على افتراض أن ورقة توريد السلاح لمصر، هي أكثر الأوراق فاعلية في جذب الحكومة المصرية للتعاون في جهود التسوية مع "إسرائيل" وقد أخلت صفقة السلاح الروسي كذلك بميزان القوى، الذي تملبه متطلبات أمن "إسرائيل"، فلم تعد "إسرائيل" مؤمنة ضد خطر التعرض لهجمات من جانب مصر.^{lxxxiv}

وفيما يتعلق بقرار القيادة المصرية بإعلان تبنيها الرسمي للعمل الفدائي المنطلق من غزة؛ رغم أن الظروف السياسية الداخلية التي كانت تمر بها مصر- آنذاك- بسبب موقف الأحزاب المنحلة والتكتلات السياسية والعقائدية من قيادة الثورة المصرية، تركت آثارها على الوضع الداخلي في قطاع غزة، باعتباره خاضعاً للإدارة المصرية، فإن الحكومة المصرية لم تستطع أن تتراجع عن الالتزامات التي قطعتها، وأعلنت عنها إثر الانتفاضة الجماهيرية في القطاع. وكان المطلب الرئيس الأول الذي ألحت عليه الجماهير الفلسطينية في غزة يوم الانتفاضة، هو إطلاق يد الفدائيين في التحرك والتصدي للعدو الإسرائيلي.^{lxxxv}

أولت القيادة المصرية أمر تنظيم وحدات فدائية من لاجئي القطاع من العناصر ذات الخبرة بأماكن المستوطنات ومواقع الحراسة، ووضعت تلك الوحدات تحت أمرة الجيش المصري بقيادة مصطفى حافظ،^{lxxxvi} شكل الكتبية (١٤١) لتنظيم العمل الفدائي ضد إسرائيل، وأشرف على تدريباتها وعملياتها، ومع تزايد أعداد من التحقوا بقوة الفدائيين، افتتحت مراكز تدريب في مدينتي خان يونس ورفح، إضافة إلى المركز الرئيس في مدينة غزة،^{lxxxvii} وقامت هذه الوحدات بضرب أهداف محددة داخل العمق الإسرائيلي، وجمع معلومات عن أوضاع العدو العسكرية.^{lxxxviii} وقد نشط هذا العمل بدءاً من سبتمبر ١٩٥٥ وحتى أكتوبر ١٩٥٦م. إذ تصاعدت العمليات الفدائية بعد تأليف الكتبية ١٤١، فأحصى جيش الاحتلال ١٨٠ هجوماً (إطلاق نار عبر الحدود، وزرع ألغام، ونصب كمان، وفرض منع التجول من الغسق إلى الفجر على جانبه من الحدود لمنع عمليات التسلل).^{lxxxix} وكان من أبرز العمليات التي نفذتها تلك الوحدات: العملية التي شارك فيها أكثر من ٣٠٠ فدائي توغلوا حتى عمق ٤٧ كم ووصلوا إلى مسافة ١٥ كم إلى الجنوب من تل أبيب. وقد قسموا أنفسهم إلى محاور مختلفة، قامت بالعديد من العمليات، أثارت الرعب في الكيان الإسرائيلي، وقد تواصلت عملياتهم أسبوعاً كاملاً ٦- ١٣ نيسان / أبريل ١٩٥٦م.^{xc} ومع تصاعد الأعمال الفدائية قامت القوات الإسرائيلية، بقصف مدينة غزة بوابل من قذائف المدفعية في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٦، قتل ٥٩ شخصاً وجرح ٩٣ آخرين، معظمهم من المدنيين. وردت القيادة العسكرية المصرية على القصف بعشرات الهجمات التي نفذتها كتبية الفدائيين في الأسبوع التالي، محدثة في الجانب الإسرائيلي أضراراً مادية بالغة وموقعة ١٢ قتيلاً إسرائيلياً.^{xci} ولم يعد الهدوء إلا بتدخل الأمين العام للأمم المتحدة.^{xcii} فاستجابت الحكومة المصرية، وأعلنت قبول وقف إطلاق النار، كما أعلنت أن الفدائيين المصريين قد غادروا أراضي إسرائيل.^{xciii} ورداً على هذه العمليات، صعدت "إسرائيل" نشاطها العدواني على القطاع، إضافة لاغتيالها المقدم مصطفى حافظ في

٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٦م، بعد تسلمه طرداً ملغوماً أدى لاستشهاده، كما اغتالت بالأسلوب ذاته الضابط المصري "صلة الاتصال" في السفارة المصرية في عمان، فأصابته بالعمى.^{xciv} وقد توقف العمل الفدائي المنطلق من قطاع غزة في تلك المرحلة إثر الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة وسيناء، لتشكل بداية مرحلة جديدة في الصراع العربي الإسرائيلي ومنعطفاً جديداً في الحياة السياسية الفلسطينية.

جاءت أهمية تشكيل وحدات الفدائيين الفلسطينيين في القطاع مقدمة للعمل الفدائي الفلسطيني الذي انطلق بشكل أوسع فيما بعد، إذ شجع هذا القرار التجمعات الفلسطينية في المناطق الأخرى، كما شجعتها هجمات هؤلاء الفدائيين في قلب إسرائيل خلال عام ١٩٥٦م، وأظهرت هذه الهجمات إمكانية مواجهة إسرائيل. عدا عن ذلك كان هذا القرار تصحيحاً للوضع الذي خلفه النظام الملكي المصري بسحب أسلحة الفلسطينيين، عند دخول القوات المصرية فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م.^{xcv} هكذا أسهمت انتفاضة قطاع غزة في آذار/مارس ١٩٥٥م، في مسيرة تخلص مصر من روابطها المريرة مع الامبريالية، وبدء مرحلة تعاملها وتحالفها مع المعسكر الاشتراكي، وأوضحت الانتفاضة دور الجماهير في القطاع- خاصة اللاجئيين- في إسقاط مشروع توطين سيناء، وأوضحت كذلك دور القوى السياسية المنظمة في قيادة الجماهير التي استطاعت أن تبلور موقفاً سياسياً محدداً تستند إليه الجماهير وتقاتل من أجله. وكانت تلك الانتفاضة لبنة جديدة في صرح المقاومة الفلسطينية المسلحة فيما بعد.

ثالثاً- الحركة السياسية فترة الاحتلال الإسرائيلي للقطاع (٢ تشرين ثان/نوفمبر ١٩٥٦-٧ آذار/ مارس ١٩٥٧م)

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦م، شنت القوات الإسرائيلية هجوماً عسكرياً واسعاً، احتلت فيه- بمؤازرة القوات البريطانية والفرنسية- قطاع غزة ومعظم أراضي صحراء سيناء المصرية.^{xcvi} وقد أدت القيادة المصرية بسحب الجيش المصري من سيناء إلى عزلة قطاع غزة وتسهيل مهمة القوات الإسرائيلية المهاجمة في بادئ الأمر.

رغم ذلك فقد قاومت القوات العسكرية المتمركزة في رفح وغزة وخانيونس مقاومة يائسة؛ لصد هجوم القوات الإسرائيلية المتفوقة في حجمها ونوعيتها. فبلغت القوات المصرية والفلسطينية في التصدي للهجوم الإسرائيلي من موقعها في " جبل المنطار " أهم موقع عسكري في المدينة، حتى أعلننا الاستسلام ظهر يوم ٢ تشرين ثان/نوفمبر ١٩٥٦م الذي أصدره اللواء فؤاد الدجوي الحاكم العام لقطاع غزة بعد سقوط رفح واكمال محاصرة القطاع.^{xcvii} وخوفاً من عمليات انتقامية قام نحو ١٥٠٠ عنصر من الفدائيين، ومن حرس الحدود وعدد مماثل من اقربائهم، بالتسلل إلى الضفة الغربية بحثاً عن ملجأ آمن. وفي غزة قام جيش الاحتلال باعتقال نحو ٤٠٠٠ عنصر من الفدائيين، ومن حرس الحدود والجنود المصريين، وتم إعدام العشرات من الفدائيين، وقتل ٢٧٥ مدنياً فلسطينياً أثناء اجتياح القوات الإسرائيلية لمدينة لخان يونس، في ٣ تشرين ثان/نوفمبر بحثاً عن فدائيين مطاردين وعن أسلحة.^{xcviii}

لم يواجه الاحتلال الإسرائيلي لغزة سوى مقاومة مسلحة ضعيفة ومحدودة. أما الأسباب الرئيسة لذلك فتكمن في فرار أو اعتقال الآلاف من العسكريين الفلسطينيين، وفي الإجراءات الأمنية المشددة التي طبقتها جيش الاحتلال. ومن الأسباب الأخرى وقوع الملفات المصرية التي تحتوي أسماء الناشطين السياسيين الفلسطينيين في أيدي الإسرائيليين. ولم يكن أعضاء الأحزاب السياسية يميلون إلى استخدام السلاح.^{xcix}

فسقوط غزة، وما تبعه من مجازر وحشية بحق أبناء القطاع، والشعور بعجز الجيش المصري عن حماية أهالي قطاع غزة، هذه الظروف أوجدتهم وجهاً لوجه أمام عدوهم التاريخي، وأمام قسوة المواجهة، تبلورت الأفكار، واكتمل تصور أهل القطاع لنوع المعركة واحتياجاتها بما يتناسب مع إمكانياتهم وقواهم.

توجهت دعوة- بعد احتلال "إسرائيل لقطاع غزة مباشرة- لإقامة (جبهة وطنية) تقوم بقيادة النضال السياسي في هذه الفترة تيمناً بنجاح التجربة التي خاضها الإخوان المسلمون والشيوعيون في إسقاط مشروع توطين اللاجئين في سيناء. عرض الشيوعيون هذه الفكرة على حركة الإخوان المسلمين وحزب البعث العربي الاشتراكي في القطاع، الذي كان قد تكون له فرع سري في القطاع صيف ١٩٥٥م، وبدأ نشاطه بحوالي عشرة أشخاص فقط^c وخلال الفترة التي سبقت احتلال القطاع لم يكن لفرع حزب البعث دور بارز في الحياة السياسية، كما لم يتوفر لهذا الفرع علاقات واسعة قياً وواسطاً القوا بالسياسية التقليدية في القطاع معتمداً توفد رتللشيوعيينو الإخوان المسلمين.^{ci}

كان اعتراض الإخوان المسلمين على اسم الجبهة الوطنية. وكذلك رفض الإخوان والبعثيين فكرة الجبهة المقترحة مع الشيوعيين والتي تطرح برنامجاً ينص على اعتماد الشعب الفلسطيني في كفاحه على "مؤازرة الشرفاء داخل إسرائيل" وكان الإخوان المسلمون والبعثيون يرون أنه لا شرفاء داخل "إسرائيل"، فكلهم يهود وصهاينة، وفشلت فكرة جبهة تضم الشيوعيين والبعثيين والإخوان المسلمين.^{cii} على أن الشيوعيين شكلوا تلك الجبهة في تشرين ثان/ نوفمبر ١٩٥٦م^{ciii} التي ضمت بين ألفين إلى ثلاثة آلاف عضو، ضمت شخصيات وطنية وفعاليات مستقلة في القطاع^{civ} ولفيفاً من الشخصيات التي تحمل كل الاتجاهات والأفكار القومية والإسلامية وأصدروا نشرات لتوعية الجماهير للصوصد أمام الاحتلال، ودعوا بعدم التعامل معه ورفض التعامل بالليرة الإسرائيلية وعدم إرسال الطلاب إلى المدارس، حتى لا تعود الحياة إلى مجراها الطبيعي وطالبت بملاحقة المتعاونين مع السلطات المحتلة.^{cv} ونادت في منشورها الأول بعودة الإدارة المصرية للقطاع.^{cvi}

وقبل انتهاء عام ١٩٥٦، شكل الإخوان المسلمون مع حزب البعث في القطاع (جبهة المقاومة الشعبية)^{cvii} التي سارت على نهج الجبهة الوطنية في دعوتها عبر المنشورات لتعبئة الجماهير لمجابهة الاحتلال ومقاطعته والدعوة للعصيان المدني.^{cviii} وكانت قيادة جبهة المقاومة الشعبية على اتصال بالحكومة المصرية خلال فترة الاحتلال، وبدأوا يعدون العدة للعمليات العسكرية ضد العدو ولكن قصر فترة الاحتلال وانكشاف أمر مجموعتهم وسجن عدد كبير منهم وهروب عدد إلى العريش أجل العمل العسكري.^{cix}

وما انتهى كانون ثان/ يناير ١٩٥٧ كان معظم أعضاء الجبهتين (الجبهة الوطنية، وجبهة المقاومة الشعبية) إما رهين الاعتقال أو غادر القطاع تجنباً للاعتقال بعد أن تمكنت قوات الاحتلال من توجيه ضربة قاسية لكل من الجبهتين.^{cx}

استمر نضال الأبناء لقطاع احتلتنا سحاباً بالمحتلين مساء اليوم السادس من آذار/ مارس ١٩٥٧، حيث قامت قوات الاحتلال بتسليم قطاع غزة إلى قوات الأمم المتحدة وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١١٩) الذي صدر بتاريخ ٣١ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٥٦م.^{cxii}

ترافق الانسحاب الاسرائيلي مع وصول قوات دولية تبو جيبها إلى السكان قطاع غزة أعلنت قيها أن قواتها الدولية ستتولى مسؤولية الشؤون المدنية في القطاع. إثر ذلك صدرت " الجبهة الوطنية " و" جبهة المقاومة الشعبية " تحريضاً للجماهير الفلسطينية في قطاع غزة ضد مؤتمر تدويل لقطاع، نتيجة ذلك اندلعت انتفاضة شعبية عارمة ضد التدويل والتي استمرت أسبوعاً كاملاً تمهيداً للجماهير في إعلان الإطلاق، إلا بعد إقشام مؤتمر التدويل وموافقة الأمم المتحدة على عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٥٧م.^{cxii}

من خلال ما تقدم، فإن قطاع غزة أدى دوراً مهماً في مسار القضية الوطنية الفلسطينية ومصيرها، فقد تنوعت مهامه النضالية، وحفاظه على الهوية الفلسطينية وتعزيزها؛ بقدر تباين الظروف السياسية التي واجهته، وسياسة السلطات التي خضع لها.

رابعاً - الحركة السياسية في القطاع (١٩٥٧ - ١٩٦٤م)

بعد انسحاب المحتلينا لإسرائيليين من قطاع غزة في السابع من آذار / مارس 1957 عمت حالة من التفويض للمستقبل كافة أوساط الفلسطينيين، تميزت بتبعدها الوطني الخالص. باستثناء الفكرة التي تبنتها بعض الشخصيات الغزية، وروجت لها في أوائل العام ١٩٥٧، وفي طليعتها سعدي الشو، والداعية إلى انضمام قطاع غزة إلى الأردن بعد الانسحاب الإسرائيلي منه، فإنه لم توجد أي حركة سياسية ذات ثقل في القطاع عارضت الوجود المصري والإدارة المصرية فيه.^{cxiii}

وعلالرغم من تديالحوالا اجتماعية واقتصادية البائسة التي تعاني منها أبناء القطاع تحت الإدارة المصرية إلا أنغزاهم متمثل في بروز الهوية الوطنية الفلسطينية دور النظام المصري في تعميق هذه الهوية وبلورتها عبر كافة وسائل الإعلام، بحيث أصبح القطاع عملاً أكثر التجمعات الفلسطينية قدرة على التعبير المنظم عن هويتها الوطنية بكافة مظاهرها السياسية والعسكرية، إضافة لذلك فقد التزم بالإدارة المصرية بإبقاء الهوية الوطنية الجنسية صفة ملازمة للشعب الفلسطيني في القطاع، وكان لهذا الموقف دور مهم في الحفاظ على الكيان الفلسطيني وشكله كحافزاً أقوى للقبول بالحركات الوطنية القومية فيضالها ضد الوجود الصهيوني، ومهد الطريق نحو ولادة منظمة التحرير الفلسطينية.^{cxiv} فبعد الفطائع التي ارتكبتها "إسرائيل إبان احتلالها للقطاع، تضاعفت في أذهان الناس الإجراءات القمعية التي كانت تلجأ إليها السلطات المصرية، والتي كانت سبباً دائماً للنقمة، وذلك إضافة إلى زوال السبب السياسي الذي كان يشكل عنصر تفجر بين الطرفين. ونتيجة للثقة في المواقف السياسية للحكومة المصرية تبدل موقف الكتلة الجماهيرية العريضة وراحت نشاطاتها السياسية تتحرك على أرضية الموقف السياسي الرسمي المصري.^{cxv} مما ضاعف التحرك لإيجاد صيغة سياسية فاعلة توازي على صعيد القطاع العمل الحدودي.^{cxvi} وفي مقابل تنامي الدور القومي بقيادة عبد الناصر بعد أن تكرست زعامته على العالم العربي دون منازع، نلاحظ تراجع كل من الشيوعيين وجماعة الإخوان المسلمين لدرجة كبيرة في علاقتها مع الجماهير،^{cxvii} فقد استغلت الإدارة المصرية الطرف السياسي والمناخ الجماهيري لشل نشاط الشيوعيين والإخوان المسلمين، الذين بدأت معركتها الجدية معهم منذ انتفاضة شباط/ فبراير ١٩٥٥م. وأنت بعدها حرب الفدائيين لتشكل عنصر الاهتمام الأول لدى جماهير القطاع، وفي كل مرحلة تحتمى تلك الحملة تحت ذريعة جديدة. فبعد عام ١٩٥٧م، ركز كثيراً على دور بعض الشيوعيين، إبان الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، الذين كانوا قد أصدروا ما عرف بالمشور رقم (٢) الذي يدعو للتعاون مع "اليهود الشرفاء..." وكان ذلك البيان ذريعة أجهزة الأمن لتصعيد حملتها على الشيوعيين.^{cxviii}

وفي صيف ١٩٥٧م، وقع انشقاقان في الحزب الشيوعي، كما تكون فرع لحركة القوميين العرب سرعان ما تضخم، مستفيداً من الفراغ السياسي الذي تخلف عن غياب الشيوعيين والبعثيين، بعد ضرب السلطة المصرية للحزب الشيوعي (اعتقالات نيسان/أبريل وآب/أغسطس ١٩٥٩).^{cxix} بسبب الصراع القومي-الشيوعي في العراق^{cxx}، وقد أدت تلك الاعتقالات إلى ركود النشاط الشيوعي في قطاع غزة طيلة فترة اعتقالهم التي استمرت حتى ربيع عام ١٩٦٤م، واستمر النشاط الشيوعي محدوداً، وعرضة للخلافات والصراعات حتى وقوع حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧م^{cxxi} وبعد انفجار الخلافات الحادة بين النظام المصري وحزب البعث في سوريا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٩، وانعكاس هذه الخلافات على معاملة الإدارة المصرية لبعثيي القطاع، مما دفع هذا الحزب إلى تشديد الطابع السري لنشاطه، وتراجع حجم العضوية فيه، بعد أن امتد هذا التنظيم- فيما سبق- لولائه لعبد الناصر.^{cxxii} ولم يتمكن فرع الحزب في القطاع من الانتشار أو ممارسة دور هام؛ خاصة بعد الانفصال الذي أيده الحزب في سوريا عام ١٩٦١م.^{cxxiii}

شهدت الفترة ما بين ١٩٦١- ١٩٤٦م، مرحلة أخرى من مراحل تطور حركة القوميين العرب في قطاع غزة، حيث تم في هذه المرحلة تشكيل التنظيم الناصري في مصر بعد فشل الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١م، وكان لهذا التنظيم امتداد في صفوف الموظفين المصريين في القطاع، وقد أبدى عبد الناصر أكبر قدر ممكن من التسامح والتعاطف مع حركة القوميين العرب وأهدافها، لا سيما وأنها

تلتقي مع أفكاره وتنظيمه، وكان الاتصال بين حركة القوميين العرب والرئيس عبد الناصر في الخارج له الأثر الإيجابي لنمو الحركة في القطاع.^{cxxiv}

وفي أواسط الستينات شهد القطاع عبور النشاط السياسي لحرارة فتحالتيكانتقدتأسستفيالخراج عام 1962 بعدتوحدكلامجموعاتالفالسطينيةالتيتميزمعظمهابالارتباطبعلاقةتنظيميةأوفكرية بحركةالإخوانالمسلمين، لدرجةأنعددًامنمؤسسيحركهفتحلميقطعواعلاقاتهمنهائياًبالحركةالأمنذكرمنهمأسعدالصفطاوي، وماجدالمزيني، وفتحياالبلعاوي،ورفيقالننشيه. وفيالوقتالذيانتشرتفيهحركهالقوميينالعربانتشاراًواسعاًنسيبياًفيأوساطجماهيرالقطاع بسببتوازنشعاراتهامعالشعارالرسمينجهةوتداخلهاالعضويمعجماهيراللاجئينفيالمخيماتمن جهةأخرى؛ فإنهاالمتعرضةضالديةعملياتقمعيةبمثلمتعرضتلحركهفتح،^{cxxv} فكان أسلوب الكفاح المسلح الذي دعت إليه الحركة في أدبياتها سابقة لأوانها، وفي وقت مبكر جداً، وفي ظروف سياسية قمعية، وقد تزامن هذا الطرح مع طغيان مشاعر القومية لدى الفلسطينيين الذين عاصروا في ذلك الوقت، قيام أول وحدة عربية، الأمر الذي لم يجعل لكل هذه الأفكار التي نادى بها فتح أي رواج شعبي، ولم يمتلك أي منها جاذبية خاصة أو قدرة كبيرة على استقطاب القطاعات الشعبية، إذ كان عبد الناصر في حينه يمثل الأفق الوحيد في أعين الفلسطينيين.^{cxxvi} ووصل الأمر إلى حد اعتبار أن أي تنظيم أو عمل سياسي فلسطيني منفرد، هو خروج على الإجماع الوطني العربي، سواء كان الشعبي منه أو الرسمي.^{cxxvii} لذا لم يظهر في تلك الفترة أي تنظيم أو حركة سياسية لها حضور شعبي بين الجماهير باستثناء الحركات والتنظيمات التي كانت منسجمة مع الشعارات الناصرية.

في تلك الأثناء بدأت الإدارة المصرية تشعر بالحاجة إلى إيجاد بعض الأطر السياسية لتنظيم الحياة السياسية في قطاع غزة، بعد أن أدركت أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجماهير بعد أن أثبت وجوده وأملى إرادته على المجتمع الدولي بإعادة الإدارة المصرية لحكم القطاع عام ١٩٥٧م، ومن أجل إبراز هذا الدور قامت الحكومة بإيجاد تشكيلات دستورية وشعبية كالاتحاد القومي والمجلس التشريعي.^{cxxviii} كان الغرض من تشكيلها تسخير الطاقات السياسية والحزبية والتنظيمية لأهالي قطاع غزة والالتفاف حولها، ووجدت مثل هذه الدعوات تعاون معظم أبناء القطاع مع الإدارة المصرية، وقبولهم بتلك المؤسسات والتنظيمات.

وفي ١٤ آذار/مارس ١٩٥٨م، شكلت الإدارة المصرية المجلس التشريعي في القطاع، ترأسه الحاكم العام المصري طبقاً للقانون الأساسي الذي أصدره ديوان الرئاسة المصري رقم (٢٥٥) لسنة ١٩٥٥م، للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية (قطاع غزة) الذي قضى بإصدار القانون الأساسي (دستور مؤقت) لهذه المنطقة،^{cxxix} ورغم محاولات الإدارة المصرية إخضاع المجلس التشريعي لصبغتها ولهيمنتها وزرع رجال مواليين للإدارة المصرية في المجلس التشريعي فقد استطاع المجلس أن يلعب دوراً ملموساً في إثراء الحياة الدستورية في قطاع غزة.^{cxxx}

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني بغزة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٥٨ جلسة استثنائية قرر فيها قيام "الاتحاد القومي العربي الفلسطيني"، وشكل لجنة من أعضائه، ومن العناصر الوطنية من خارج المجلس، لوضع الميثاق الوطني، والنظام الأساسي للاتحاد، عقدت اللجنة عدة جلسات أتمت فيها وضع الميثاق.^{cxxxi} وفي ٧ آذار/مارس ١٩٥٩م - الذكرى الثانية للانسحاب الإسرائيلي - عقد مؤتمر وطني شعبي على ملعب اليرموك، تلى خلاله الميثاق الوطني للاتحاد وأعلن تكوينه.^{cxxxii}

ويشار في هذا الصدد، إلى سعي أهالي القطاع لتطوير الاتحاد القومي، وجعله شاملاً لكل أبناء فلسطين. ففي عام ١٩٥٩، حدثت محاولات لتوحيد كل من الاتحاد القومي في قطاع غزة، وذلك الذي أنشئ للفلسطينيين في مصر، وذلك الذي أنشئ للفلسطينيين في سوريا. فقد قامت ثلاث شخصيات من قياديي القطاع (منير الرئيس رئيس بلدية غزة آنذاك، وجمال الصوراني عضو المجلس البلدي لمدينة غزة، وإبراهيم أبو ستة أمين سر اللجنة التنفيذية للاجئين في القطاع) بمقابلة عبد الناصر الذي رحب

بالفكرة، وأحالهم إلى نائبه عبد الحكيم عامر، وبعد مناقشات معه، تم الاتفاق على عقد اجتماع فلسطيني في القاهرة بين ممثلين عن الاتحادات القومية. وانهقد هذا الاجتماع بحضور ممثلين عن فلسطيني غزة ومصر وسوريا، وعدد من قادة الهيئة العربية العليا، وممثل عن حكومة عموم فلسطين، واختير منير الرئيس رئيساً للاجتماع، مما أثار حفيظة الحاج أمين الحسيني، معتبراً أن هذه المحاولة بمثابة إنهاء للهيئة العربية العليا التي يرأسها. وعلى الرغم من تشكيل لجنة لوضع الدراسات، إلا أن المحاولة جمدت من قبل الجانب الفلسطيني ليس بسبب وجود خلافات فلسطينية فحسب، بل إلى تردد سلطات الجمهورية العربية المتحدة في حفزها أو دعمها، كذلك لأنها- كما يبدو- تهيبت من الأعباء المحلية والعربية والدولية التي سنترتب عليها.^{cxxxiii}

لكن على الرغم من ذلك، فإن جماعة من الذين حضروا الاجتماع، من ممثلي قطاع غزة، واصلت المساعي مع السلطات في القاهرة. وأمكن لهذه المساعي أن تحرك محاولة من نوع جديد، فوجهت وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة مذكرة إلى جامعة الدول العربية تطلب فيها بحث المسألة" ابراز الشخصية الفلسطينية"، وكان هذا المطلب الأول من نوعه، وعندما انعقد مجلس الجامعة في شتورة عام ١٩٦٠م، حضر إلى شتورة وفد من جماعة غزة المتحمسين للفكرة، على أمل أن تؤدي مساهماتهم في الكواليس إلى تنشيط المناقشة ودفعها باتجاه إقرارها. وقد لقيت مساعيهم تجاوباً، من قبل عدد من الوفود العربية، بينما عارضها بشدة وفد الأردن، وقد هدد وصفي التل- رئيس وزراء الأردن فيما بعد- باستقدام فلسطينيين من الأردن يعارضون مساعي الوفد الغزاوي. أما الجمهورية العربية المتحدة، صاحبة المبادرة بين الدول العربية في إثارة المسألة أمام المجلس، فقد تركتها تأخذ مجراها في مداولاته المتتالية بين المعارضة، أو غير المتحمسين، والأقلية من المؤيدين، بينما انشغلت بالصعوبات التي برزت في وجه دولة الوحدة، التي انتهت بفك وحدة اقليميهما المصري والسوري في أيلول/سبتمبر ١٩٦١م، وزال الأمل بإمكانية توحيد المنظمات الفلسطينية الثلاث، وعلى النقيض من ذلك، انفرط عقد الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا بعد غياب السلطة التي كان يستند إليها، وتعرض الفلسطينيون فيها لعدد من الإجراءات القمعية، وانشغلت منظماتهم في سوريا ومصر وقطاع غزة وغيرها بالمسائل الحادة التي نجمت عن فك وحدة البلدين، لا سيما تلك الواقعة تحت نفوذ الناصريين أو البعثيين، بينما تعززت بحكم الظروف الجديدة، الاتجاهات والمنظمات ذات المنطلقات الفلسطينية الاستقلالية، لأنها استفادت من فشل تجربة الوحدة في تشديدها على دعوة الفلسطينيين للاعتماد على أنفسهم بالدرجة الأولى، وعدم المراهنة على المنظمات العربية القومية.^{cxxxiv}

أما في قطاع غزة فلم يكن للاتحاد دور يذكر في الحياة السياسية، فلم يتعد دوره عن رعاية بعض الخدمات للمخيمات الفلسطينية، ولم تشهد هيئات الاتحاد في مصر وسوريا والقطاع علاقات تنسيقية، ولا مؤتمرات عامة، بل لم يكن للتجربة في القطاع دور سياسي بارز، على الرغم من منح عبد الناصر قطاع غزة نظاماً تشريعياً خاصاً في ٩ آذار/ مارس ١٩٦٢، يعطيه نوعاً من الاستقلال الداخلي،^{cxxxv} وقد نص الدستور الجديد على أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من أرض فلسطين، وشعبها جزء من الأمة العربية، ونص على تشكيل اتحاد قومي للفلسطينيين يضم الفلسطينيين أينما كانوا أن هدفه الأسمى العمل على استرداد الأرض المغتصبة من فلسطين، والمساهمة في تحقيق رسالة قومية،^{cxxxvi} وبعد صدور دستور عام ١٩٦٢ تم انتخاب المجلس التشريعي الأول، الذي ترأسه الدكتور حيدر عبد الشافي.

ويمكن القول بأن عبد الناصر منح قطاع غزة نظاماً تشريعياً خاصاً؛ ليعطي نوعاً من الاستقلال الداخلي، وقد بدأت الساحة الفلسطينية منذ مطلع الستينات نشاطاً سياسياً متصاعداً، واجهتها معضلة مهمة وهي أسلوب النضال من أجل تحرير فلسطين، ومدى بقاء فلسطين أسيرة في أيدي الأنظمة العربية، أو اتباع الأسلوب الثوري الذي بدأ يسيطر على الفلسطينيين في أماكن تواجدهم. وفي نهاية المطاف كان لهذا التملل الفلسطيني، والتحركات السياسية، ثمرة في خلق كيان فلسطيني مستقل.

وفي عام ١٩٦٤م، شهد القطاع تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وقد بادرت منظمة التحرير إلى تشكيل الجيش الفلسطيني والتنظيم الشعبي في القطاع، بعد أن جاء قرار حل الاتحاد القومي، وتوريث موظفيه وامكانياته للتنظيم الشعبي التابع للمنظمة، وبذلك شهدت الساحة السياسية الفلسطينية مرحلة جديدة من تاريخها النضالي.

الخاتمة :

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن وضع قطاع غزة السياسي، في تلك الفترة، كان يمثل نوعاً من أنواع الحكم، كخطوة ليست على طريق استقلال القطاع كوحدة سياسية مستقلة، وإنما كمرحلة مؤقتة لتعبئة القطاع وحشد قواه في سبيل خدمة هدف تحرير فلسطين. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كان لموقف الشيوعيين الفلسطينيين ولجماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة دور رئيس ومهم في كشف مؤامرات توطين اللاجئين الفلسطينيين التي طرحت في الخمسينيات من القرن الماضي، وفضحها وتحريض الجماهير للتصدي لها وإفشالها.
- أسهم كل من جماعة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي مساهمة فعالة في الحياة السياسية في قطاع غزة منذ استلام السلطة المصرية لإدارة قطاع غزة، كذلك كان لهما موقف واضح في بث الأفكار المقاومة للاحتلال عام ١٩٥٦م، وتأسيس الأطر الوطنية لمجابهته. إذا فإن تلك المواقف عززت من حضورهما الجماهيري بين أوساط الجماهير في القطاع؛ رغم تعرض قياداتهما وعناصرهما - على غير ذي مرة- للملاحقة والاعتقال من سلطات الأمن المصرية .
- إن وضوح الهدف السياسي واختيار الوسائل المناسبة لتحقيقه، تأتي في مقدمة العوامل التي تمكن القيادة السياسية في إقناع الجماهير واحتضانها، وتسهم في تحقيق النصر .
- شكلت كل من الانتفاضة الشعبية العارمة في قطاع غزة عام ١٩٥٥م، والعدوان "الإسرائيلي" في ٢٨ شباط/ فبراير من العام نفسه، علامة فارقة ليس على الساحة السياسية في القطاع، وحالة الاستقطاب السياسي فحسب؛ بل تعدى ذلك إلى دفع مصر نحو المعسكر الاشتراكي للحصول على السلاح لإعادة صياغة موازين القوى العسكرية والسياسية على المستوى الإقليمي والدولي.
- جاءت حرب الفدائيين ١٩٥٥ - ١٩٥٦م لتشكل البديل السياسي لدى الجماهير في قطاع غزة، التي لم تعرف من الأحزاب القائمة إلا النشاط السياسي، وبذلك فقد سحبت حرب الفدائيين الكتلة الجماهيرية إلى موقع المؤيد والمتعاطف مع الإدارة المصرية التي تبنت المجموعات الفدائية في القطاع بقرار سياسي.
- جاء تأسيس المجموعات الفدائية والاتحاد القومي والمجلس التشريعي استجابة للتفاعلات السياسية في القطاع، التي تراكمت منذ أن تولت الحكومة المصرية إدارة قطاع غزة حتى فترة الدراسة.
- تنامي الدور القومي بقيادة عبد الناصر، مكن لبعض التنظيمات القومية، والحركات السياسية من لعب أدوار سياسية، ووفر لها حضوراً فعلياً على الساحة السياسية في القطاع، كانت تتحسر أو تتوسع وفقاً للعلاقة التي تربطها بالسياسة الناصرية في هذا البلد العربي أو ذاك.
- حاولت الإدارة المصرية الاستفادة من حالة الفراغ السياسي على الساحة السياسية بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع عام ١٩٥٧، فشكلت المجلس التشريعي الفلسطيني لاستقطاب السكان واحتواء الحركات السياسية، ورغم محاولات الإدارة المصرية إخضاع المجلس التشريعي لصبغتها ولهيمنتها وزرع رجال موالين للإدارة المصرية في المجلس

التشريعي؛ فقد استطاع المجلس أن يلعب دوراً ملموساً في إثراء الحياة الدستورية والسياسية في قطاع غزة.

- سمحت الإدارة المصرية في قطاع غزة بتشكيل مجموعات فدائية ومجلساً تشريعياً واتحاداً قومياً؛ بذلك احتفظ القطاع باسم فلسطين، الأمر الذي ميز قطاع غزة -عن غيره من التجمعات الفلسطينية- بالحفاظ على الهوية الفلسطينية في المراحل الأولى من تاريخ النكبة وتشتت الشعب الفلسطيني.
- على الرغم من تحكم الإدارة المصرية في كافة المظاهر السيادية في القطاع، فإن أهل القطاع كانوا من أكثر التجمعات الفلسطينية قدرة في التعبير العلني والمنظم عن الهوية الفلسطينية بمظاهرها المختلفة.

وعليه توصي الدراسة بما يلي :

- أن تتنبه الحركة الوطنية الفلسطينية بألوانها السياسية المختلفة لمشاريع التوطين وغيرها من المشاريع المشبوهة لتصفية القضية الفلسطينية، والتي تطرح بين الفينة والآخرى وفي محافل ومواطن مختلفة، وتعمل على إحباطها من خلال توعية الجماهير وتعبئتها وتنظيمها.
- كان قرب القوى السياسية في قطاع غزة من الجماهير واهتمامها بهمومها وقضاياها المصرية، عاملاً مساعداً لتلك القوى لفرض حضورها السياسي المميز، ما يدعو القوى السياسية الفلسطينية، أن تشدّ الذاكرة الوطنية، وتستفيد من تلك التجربة في سبيل إنجاز مهماتها الوطنية، فالطريق لا تزال طويلة أمام التعنت الصهيوني لرفض إقامة الدولة الفلسطينية.
- إن تحقيق الانتصار السياسي- غالباً- يتوقف على مدى علاقة تلك القوى بالجماهير، ومدى قدرتها على توحيدها حول القضايا المصرية. لذا ينبغي على الحركة الوطنية الفلسطينية إعادة قراءة تجربتها الوطنية، ووضع تاريخها السياسي موضع المراجعة والتقييم.
- على القوى السياسية الفلسطينية نسج العلاقات والتحالفات فيما بينها على أساس المصلحة الوطنية الفلسطينية، والقواسم المشتركة، بصرف النظر عن الأيديولوجيات والمفاهيم التي تتبناها تلك القوى.

هوامش الدراسة

- (١) الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٥٨، ٢٥ يوليو ١٩٨٣، ص ٢٥.
- (١) سامية حسن إبراهيم، الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور ١٩٠٨-١٩٢٥، مركز تاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص ١٢٤.
- (١) المرجع نفسه.
- (١) مجلس الوزراء، إدارة المحفوظات، اقتراح وزارة المعارف العمومية وضع نظام خاص للطلبة الذين يدرسون في الخارج، جلسة ٢٠ سبتمبر ١٩٣١، دوسيه ٩-٧/١، الكود ٠١٣٧٢٨ - ٠٠٠٨١ .
- (١) مجلس الوزراء، مكاتب البعثات بالخارج والإدارة العامة للبعثات، محفظة ٧٩٢، دوسيه ٩ - ١٢/١، الكود ٠١٣٧٣٣ - ٠٠٠٨١ .
- (١) المصدر نفسه.
- (١) مجلس الوزراء، كشوف بأسماء أعضاء البعثات العائدين من الخارج، بتاريخ أبريل ١٩٥٧، محفظة ٧٩٣، الكود ٠١٣٧٤١ - ٠٠٠٨١ .
- (١) مجلس الوزراء، مكاتب البعثات بالخارج والإدارة العامة للبعثات، محفظة ٧٩٢، دوسيه ٩ - ١٢/١، الكود ٠١٣٧٣٣ - ٠٠٠٨١ .
- (١) المصدر نفسه.
- (١) مجلس الوزراء، مكاتب البعثات بالخارج والإدارة العامة للبعثات، محفظة ٧٩٢، دوسيه ٩ - ١٢/١، الكود ٠١٣٧٣٣ - ٠٠٠٨١ .
- مجلس الوزراء، مكاتب البعثات بالخارج والإدارة العامة للبعثات، محفظة ٧٩٢، دوسيه ٩ - ١٢/١، الكود ٠١٣٧٣٣ - ٠٠٠٨١ .
- (١) مجلس الوزراء، مكاتب التعليم العالي (خطاب أ.د. وزير التعليم العالي والبحث العلمي بشأن طلب أعضاء البعثات المطالبين بالنفقات لعدم العودة باستعادتهم لدفع أصل الديون الصادرة)، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٩٨، محفظة ٥١٤، دوسيه ٨١٨، الكود ١٤٦٥٦٠ - ٠٠٠٨١ .
- (١) مجلس الوزراء، المكاتب البعثات والإدارة العامة للبعثات، الإدارة العامة للبعثات، ١٩٥٦، الكود الأرشيفي ٠١٣٧٣٤ - ٠٠٠٨١ .
- (١) أحمد فؤاد، على مصطفى مشرفة، ط ١، القاهرة ١٩٩٨، ص ص ٣٦ - ٣٩ .
- (*) تمكنت الباحثة من حصر وتجميع عدد من البعثات من خلال الملفات الشخصية المتاحة في ملفات دار الوثائق القومية والتي اشتملت على بيانات كثيرة خاصة بكل مبعوث، فضلا عن الجداول الصادرة من دليل الأفراد العلميين.
- (**) أنظر الجدول ص ص ١٣، ١٤.
- (***) هو الدكتور وليم لوني .
- (١) مجلس الوزراء، وزارة الصحة العمومية -إيفاد مبعوثين للتدريب على استعمال النظائر المشعة، ١٢ يناير ١٩٥٥، المذكرة رقم ٢ المرفوعة إلى مجلس الوزراء، المحفظة ٣٩٨، دوسيه ١٣٥ - ١٠/٣٨، الكود الأرشيفي ٠٠٠٨١-٠٩٢١٢٢ .
- (١) وزارة الخارجية، الإدارة الثقافية، بعثة وزارة التربية والتعليم على حساب مؤسسة روكفرو، ملف رقم ٣٩، ٤٧، ٣١، الكود الأرشيفي ٠١٢٧١٥ - ٠٠٧٨ .
- (١) وزارة الحربية، قرار بشأن لائحة البعثات والإجازات الدراسية لوزارة الحربية، ٢٥ أبريل ١٩٥٥، محفظة ٣٨، ملف ٢٢، الكود الأرشيفي ٠٠٠٤٩١ - ٠٠٧٦ .

- (١) وزارة الحربية، قرار بشأن لائحة البعثات والإجازات الدراسية لوزارة الحربية، ٢٥ أبريل ١٩٥٥، محفظة ٣٨، ملف ٢٢، الكود الأرشيفي ٠٠٠٤٩١ - ٠٠٠٧٦ .
- (*) كانت تلك القواعد مطبقة بقدر كبير من الحذر والحرص؛ لأنها خاصة بجهة عسكرية لا مجال إلى الإخلال بقواعدها.
- (١٨) البعثات، وزارة التربية والتعليم - إدارة البعثات - حسابات البعثات، صور تسويات مارس ١٩٥٦، كود ١٥٨١٤٣ - ٤٠٣١ .
- (**) يحتوى هذا الملف على مجموعة ملفات من الحسابات المالية وتسويات خاصة بالبعثات الصادرة من وزارة التربية والتعليم، والتي أوضحت المبالغ الطائلة التي تكبدتها الخزنة المصرية لإرسال المبعوثين من أجل تطوير إمكانياتهم العلمية والثقافية والفكرية واللغوية ونتيجة احتكاكهم بعلماء آخرين ذوي دراسة وعلم وثقافة مختلفة .
- (١) مجلس الوزراء المنح والبعثات والإجازات، ١٠ ديسمبر ١٩٦٦، ملف ٤٦٧٥، محفظة ٢٧٩٨، الكود الأرشيفي ٠٠٠٨١ - ٠٥٠١٢٠ .
- (١) البعثات، وزارة التعليم العالي، برنامج البعثات الخارجية، جامعة القاهرة، ١٩٦٠ - ١٩٦١، الكود الأرشيفي ٤٠٣١ - ١٦١٤٦٣ .
- (١) البعثات، أوراق تخص بيان جلسات هيئة خبراء البعثات عام ١٩٦٢، الكود الأرشيفي ١٦٨٥٦٤ - ٤٠٣١ .
- (١) دونالد مالكوم ريد، دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة، ترجمة إكرام يوسف، مكتبة الأسرة، سلسلة الوثائق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص ٢٩١ .
- (١) مجلس الوزراء، وزارة الصحة العمومية - إيفاد مبعوثين للتدريب على استعمال النظائر المشعة، ١٢ يناير ١٩٥٥، المذكرة رقم ٢ المرفوعة إلى مجلس الوزراء، المحفظة ٣٩٨، دوسيه ١٣٥ - ١٠ / ٣٨، الكود الأرشيفي ٠٠٠٨١ - ٠٩٢١٢٢ .
- (١) الأهرام، ١٦ يونيو ١٩٦٩، ص ١ .
- (١) الأهرام، ٢٦ يونيو ١٩٦٩، ص ١ .
- (١) زكى الحكيم، المرشد في نظام السيارات والسلع بدون تحويل وإجراءات الهجرة والعمل بالخارج، اشركة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧٢، ص ٢١ .
- (١) الأهرام، ٧ مارس ١٩٧٣، ص ٤ .
- (١) الأهرام، ٢٨ أبريل ١٩٧٣، ص ١ .
- (١) وزارة الصناعة، لجنة البعثات والإجازات الدراسية، محفظة ٢١٢، ١٧ نوفمبر ١٩٦٨، الكود الأرشيفي ٠٠٣٢١٠ - ٣٠٢٢ .
- (*) المذكرة رقم (٢)، والمذكرة رقم (١) الصادرة بشأن ترشيح الهيئة العامة للتصنيع للاستفادة من المنحة المقدمة من الحكومة الفرنسية تحت برنامج العون الفني عام ١٩٦٧ .
- (١) الأهرام، ١٧ أغسطس ١٩٦٩، ص ٤ .
- (١) المصدر نفسه.
- (*) لمزيد من التفاصيل أنظر دينا عبد الحميد محمد، هجرة الكفاءات العلمية من مصر (١٩٤٥ - ١٩٨١)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠١٥ .

^١ حسين أبو النمل، قطاع غزة، ١٩٤٨-١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٩، ص ٦٣

الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، هيئة الموسوعة، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص ١١١

- ^١ عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٥٢
- ^٢ معين بسيسو، منشورات صلاح الدين، القدس، ١٩٨٠، ص ٥٨
- ^٣ زياد أبو عمر، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة، ١٩٤٨-١٩٦٧، دار الأسوار، ط١، عكا، ١٩٨٧، ص ٤١.
- ^٤ ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A، نيقوسيا، ١٩٩٥، ص ٥٩.
- ^٥ ظافر خليل الشوا، مركز التاريخ والتوثيق الفلسطيني، غزة، ٢٠١١، ص ٢٢.
- ^٦ ماهر الشريف، البحث عن كيان، مرجع سابق، ص ٦٠
- ^٧ ظافر الشوا، مرجع سابق، ص ٢٢
- ^٨ الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، هيئة الموسوعة، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص ١١١
- ^٩ عصام سخيني، ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن ١٩٤٨-١٩٥٠، شؤون فلسطينية، عدد ٤٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، ص ٥٧
- ^{١٠} عوني عبد الهادي، أوراق خاصة إعداد خيرية قاسمية، منظمة التحرير، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٨٢.
- ^{١١} الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، هيئة الموسوعة، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص ١١١
- ^{١٢} عصام سخيني، مرجع سابق، ص ٧٨
- ^{١٣} الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، هيئة الموسوعة، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص ١١١
- ^{١٤} غازي الصوراني، قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٩٣، دراسة تاريخية سياسية اجتماعية، ط١، غزة، ٢٠١٣، ص ٢٣
- ^{١٥} أبو النمل، مرجع سابق، ص ٢٨.
- ^{١٦} فايز أبو عيطة، النظام الانتخابي في دولة فلسطين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة- كلية الحقوق ٢٠٠٨، ص ٣٤٥.
- ^{١٧} محمد الفراء، خان يونس ماضيها وحاضرها، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٩، ص ١٩٤
- ^{١٨} الوقائع الفلسطينية، العدد (١) ١٣ ديسمبر ١٩٤٩، الأمر رقم (١) الصادر عن الحاكم الإداري للمناطق التي تخضع لرقابة القوات المصرية.
- ^{١٩} عواد الأسطل، الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الإدارة المصرية، شؤون فلسطينية، العدد ١١٦٨-١٦٩، آذار/نيسان (مارس/ابريل ١٩٨٧، ص ٤.
- ^{٢٠} أبو عمرو، مرجع سابق، ص ١٤
- ^{٢١} محمد خالد الأزعر، المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة ١٩٦٧-١٩٨٥، إدارة الارشاد (منظمة التحرير الفلسطينية)، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٦.
- ^{٢٢} كمال الأسطل، قطاع غزة بين الكيانية الإدارية والكيانوية السياسية، مجلة مؤتمر غزة.. المكان والحضارة، ج ٢ جامعة القدس المفتوحة، يناير ٢٠١٥، ص ١٧٩
- ^{٢٣} نايف حواتمة، حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية، تحليل وتوقعات، دار الطليعة، بيروت، ص ١١٦
- ^{٢٤} هارون هاشم الرشيد، ثورة ٢٣ يوليو وبناء الكيان الفلسطيني، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٠٢.
- ^{٢٥} غازي الصوراني، قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٢٢.
- ^{٢٦} أبو النمل، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥.
- ^{٢٧} الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، هيئة الموسوعة، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص ١١٤
- ^{٢٨} الأزعر، مرجع سابق، ص ١٨.
- ^{٢٩} أبو عمرو، مرجع سابق، ص ١٦.
- ^{٣٠} وجيه ضياء الدين، الفلسطينيون في الوطن العربي، "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني" معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٥١.
- ^{٣١} انظر قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، الصراع العربي- الإسرائيلي، القرار رقم ٣٠٢، المجلد الأول ١٩٤٩-١٩٧٤، ص ٢٦.
- ^{٣٢} وجيه ضياء الدين، مرجع سابق، ص ١٥١.
- ^{٣٣} خيرية قاسمية، الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي (١٩٠٠-١٩٦٤)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص ١١٢.
- ^{٣٤} وجيه ضياء الدين، مرجع سابق، ص ١٥٢.

- ^١ منير الهور، وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥، دار الجليل للنشر، ط٢، عمان، ١٩٨٦، ص ٤٢.
- ^١ الهور والموسى، مرجع سابق، ص ٤٤.
- ^١ أبو النمل، مرجع سابق، ص ٤٨.
- ^١ ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، الجزء الثاني من عام ١٩٥٠-١٩٦٩، ص ١١٠١.
- ^١ أبو النمل، مرجع سابق، ص ٤٨.
- ^١ المرجع السابق، ص ٤٩.
- ^١ المرجع السابق، ص ٥٠.
- ^١ أبو عمرو مرجع سابق، ص ١٧.
- ^١ عبد القادر ياسين، الفلسطينيون في الوطن العربي، "تطور الأحداث السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨، ص ٥٥٥.
- ^١ محمد الفرا، خانيونس ماضيها وحاضرها، دار الكرمل، ١٩٩٨، ص ١٩٣.
- ^١ ثم أحلت منير الريس محل عمر صوان، عقب وفاة الأخير عام ١٩٥٤، وظل رئيساً لبلدية غزة إلى أن أقصته سلطات الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٥٦م، ثم استرد منصبه بمجرد انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع في آذار/ مارس ١٩٥٧م. وفي عام ١٩٦٣ أقصت الإدارة المصرية الريس، وعينت بدلاً منه راغب العلمي. ياسين، الفلسطينيون في الوطن العربي، ص ٥٥٥.
- ^١ ياسين، الفلسطينيون في الوطن العربي، ص ٥٥٦.
- ^١ أبو النمل، مرجع سابق، ص ٦٦.
- ^١ المرجع السابق، ص ٦٨.
- ^١ زكريا السنوار، العمل الفدائي الفلسطيني في قطاع غزة ١٩٦٧-١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٣، ص ٢٢
- ^١ زياد أبو عمر، مرجع سابق، ص ٧٨.
- ^١ زياد أبو عمرو، مرجع سابق، ص ٣٩.
- ^١ الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، حزب البعث العربي الاشتراكي هيئة الأبحاث القومية، سلسلة دراسات حزبية، ٢٠٠٩، ص ١٣٧-١٣٨.
- ^١ معين بسيسو، دفاتر فلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٥.
- ^١ عبد القادر ياسين وأحمد صادق، الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٧٠، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ط١، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٨٤.
- ^١ زياد أبو عمرو، مرجع سابق، ص ٤٥.
- ^١ ماهر الشريف، الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، ١٩٨٨، ص ٣١.
- ^١ السنوار، مرجع سابق، ٢٢.
- ^١ ياسين، الفلسطينيون في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٥٥٦.
- ^١ هاني مندى، مشروعات التوطين، شؤون فلسطينية، العدد ٧٨، بيروت، نيسان/ابريل ١٩٧٨، ص ٧١
- ^١ وجيه ضياء الدين، مرجع سابق، ص ١٥٢.
- ^١ شفيق، منير، حول علاقة بعض القوى الوطنية والتقدمية بعبد الناصر، قراءات في الفكر القومي (الكتاب الخامس) القومية العربية وفلسطين والأمن القومي وقضايا التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٤٥٢.
- ^١ إبراهيم ابراش، حركة القوميين العرب وجدلية العلاقة بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، (الحركة القومية في مائة عام) ١٨٧٥-١٩٨٢، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧، ص ٤٥٢.
- ^١ أبو النمل، مرجع سابق، ص ٩٢.
- ^١ المرجع السابق، ص ٨٠.
- ^١ الصوراني، مرجع سابق، ص ٢٤.
- ^١ الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، هيئة الموسوعة، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص ١١٤.
- ^١ ماهر الشريف، الشيوعيون وقضايا النضال، مرجع سابق، ص ٣١.

- معين بسيسو، مرجع سابق ص ٥٨.
- ياسين، الفلسطينيون في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٥٥٦.
- فادية سراج الدين، المواجهة" مصر وإسرائيل ١٩٥٢-١٩٦٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٣٢. نقلاً عن:
F.R.U.S1955-1957, The Ambassador in Egypt to Dept. of State, Cairo. June, 1955, No.1881
- عبد الرحمن الرفاعي، ثورة ٢٣ يوليو، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٤٩.
- عائشة راتب، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دار النهضة الحديثة، القاهرة ١٩٦٤، ص ٢١٤.
- الصوراني، مرجع سابق، ص ٢٥
- ماهر الشريف، الشيوعيون وقضايا النضال، مرجع سابق ص ٣١.
- عبد القادر ياسين، الحركة السياسية في قطاع غزة، صامد الاقتصادي، العدد ٨٤، ١٩٩١، ص ٣٢.
- الصوراني، مرجع سابق، الصوراني، ٢٥.
- أبو النمل، مرجع سابق، ص ٧٢.
- معين بسيسو، مرجع سابق، ص ٦٢.
- عبد القادر ياسين، الحزب الشيوعي في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر غزة.. المكان والحضارة، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ص ٦.
- الصوراني، مرجع سابق، ص ٤٢
- ياسين، الحركة السياسية، مرجع سابق، ص ٣٢
- فادية سراج الدين، المواجهة" مصر وإسرائيل" ١٩٥٢-١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٣٨-١٣٩.
- الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث (ص-ك)، ط ١، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤، ص ٣٩٣
- خيرية قاسمية، الحركة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١١٦.
- يونس الكتري، حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني الكتيبة (١٤١) فدائيون، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣١.
- قاسمية، الحركة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١١٦.
- يزيد الصايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٢٢.
- محسن صالح، فلسطين، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الاعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣١٢، انظر كذلك محمد حسنين هيكل، ملفات السويس "حرب الثلاثين سنة"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٤٣٢.
- يزيد الصايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص ١٢٣.
- يزيد الصايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص ١٢٣.
- فادية سراج الدين، مرجع سابق، ص ١٣٠. نقلاً عن:
F.R.U.S.1955-1957.VOL.XIV. The Ambassador in Egypt to the Dept. of sate , Cairo, sept.4,1955. No. 391.
- أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية" جذورها، تأسيسها، مساراتها"، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط ١، نيقوسيا، ١٩٨٧، ص ٥٤.
- عبد القادر ياسين، الفلسطينيون، مرجع سابق، ٥٥٦
- ياسين، الحركة السياسية، مرجع سابق، ص ٣٣.
- الصوراني، مرجع سابق، ص ٣١.
- يزيد الصايغ، الكفاح المسلح، مرجع سابق، ص ١٢٤.
- المرجع السابق، ص ١٢٤.
- ياسين، الفلسطينيون، مرجع سابق، ص ٥٥٧.
- الصوراني، مرجع سابق، ص ٣٣.
- محسن الخزندار، العدوان الثلاثي على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء \C:\Users\sals\Desktop
- ياسين، الحركة السياسية، مرجع سابق، ص ٣٣
- أسعد تمرار، تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، ١٩٤٩-١٩٦٧، مؤتمر "غزة المكان والحضارة"، ج ١، جامعة القدس المفتوحة، يناير ٢٠١٥، ص ٣٠٩.
- محسن الخزندار مرجع سابق.

- ١ محمد خالد الأزعر، المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة ١٩٦٧-١٩٨٥، إدارة الارشاد (منظمة التحرير الفلسطينية)، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٥٤.
- ١ ياسين، الحركة السياسية، مرجع سابق، ص ٣٣.
- ١ الأزعر، مرجع سابق، ص ٥٥.
- ١ الخزندار، مرجع سابق.
- ١ ياسين، الحركة السياسية، مرجع سابق، ص ٣٣.
- ١ الخزندار، مرجع سابق.
- ١ الصوراني، مرجع سابق، ص ٣٥.
- ١ عواد الأسطل، مرجع سابق، ص ١٣.
- ١ الصوراني، مرجع سابق، ص ٤٤.
- ١ أبو النمل، مرجع سابق، ص ١٧٨.
- ١ طارق إسماعيل، حركة التحرير الفلسطينية مداها وأبعادها، شئون فلسطينية، عدد (٢)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مايو ١٩٧٣، ص ٣٧.
- ١ الصوراني، مرجع سابق، ص ٤٧.
- ١ أبو النمل، مرجع سابق، ص ١٨١.
- ١ عبد القادر ياسين، الفلسطينيون، مرجع سابق، ص ٥٥٧.
- ١ عبد الله حوراني، البعث والقضية الفلسطينية، الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ٢-٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، ص ٢٠١.
- ١ تمراز، مرجع سابق، ص ٢٨٦.
- ١ ياسين، الحركة السياسية، مرجع سابق، ص ٣٣.
- ١ الصوراني، مرجع سابق، ص ٤٨.
- ١ سامي أحمد، القوميون العرب والقضية الفلسطينية، ١٩٤٩-١٩٦٧، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٢١٩.
- ١ الصوراني، مرجع سابق، ص ٤٨.
- ١ محمد سعيد حمدان، وآخرون، محمد سعيد حمدان، وآخرون، فلسطين والقضية الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، ط ٢، عمان، ٢٠٠٧، ص ٤١٤.
- ١ أسامة أبو نحل، مخيم أبو سعدة، نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، عدد خاص (١)، ٢٠٠٩، ص ٩.
- ١ ابراهيم خليل سكيك، غزة عبر التاريخ، ج ٨، ص ٩٤.
- ١ فايز أبو عيطة، النظام الانتخابي في دولة فلسطين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة - كلية الحقوق ٢٠٠٨، ص ٣٤٥.
- ١ الخزندار، مرجع سابق.
- ١ تمراز، مرجع سابق، ص ٢٩٢.
- ١ ابراهيم خليل سكيك، غزة عبر التاريخ، مرجع سابق، ص ٩٤.
- ١ عواد الأسطل، مرجع سابق، ص ١٦.
- ١ فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٨-١٩.
- ١ تمراز، مرجع سابق، ص ٢٩٣.
- ١ فايز أبو عيطة، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

مصادر ومراجع الدراسة:

أولاً- الوثائق

١. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، الصراع العربي- الإسرائيلي، القرار رقم ٣٠٢، المجلد الأول ١٩٤٩-١٩٧٤.
٢. ملف وثائق فلسطين، وزارة الارشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، الجزء الثاني من عام ١٩٥٠-١٩٦٩، ص ١١٠١.

ثانياً- الكتب العربية

٣. إبراهيم ابراش، حركة القوميين العرب وجدلية العلاقة بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، (الحركة القومية في مائة عام) ١٨٧٥. ١٩٨٢، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
٤. ابراهيم خليل سكيك، غزة عبر التاريخ، "قطاع غزة تحت الإدارة المصرية ١٩٥٧-١٩٦٧"، ج٨.
٥. الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، حزب البعث العربي الاشتراكي هيئة الأبحاث القومية، سلسلة دراسات حزبية، ٢٠٠٩.
٦. أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية "جذورها، تأسيسها، مساراتها"، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط١، نيقوسيا، ١٩٨٧.
٧. حسين أبو النمل، قطاع غزة، ١٩٤٨-١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩.

٨. خيرية قاسمية، الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي (١٩٠٠-١٩٦٤)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، ط١، بيروت، ١٩٩٠.
٩. زياد أبو عمر، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة، ١٩٤٨-١٩٦٧، دار الأسوار، ط١، عكا، ١٩٨٧.
١٠. سامي أحمد، القوميون العرب والقضية الفلسطينية، ١٩٤٩-١٩٦٧، العربي للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣.
١١. شفيق، منير، حول علاقة بعض القوى الوطنية والتقدمية بعبد الناصر، قراءات في الفكر القومي (الكتاب الخامس) القومية العربية وفلسطين والأمن القومي وقضايا التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م.
١٢. ظافر خليل الشوا، مركز التأريخ والتوثيق الفلسطيني، غزة، ٢٠١١.
١٣. عائشة راتب، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دار النهضة الحديثة، القاهرة ١٩٦٤.
١٤. عبد الرحمن الرفاعي، ثورة ٢٣ يوليو، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩.
١٥. عبد القادر ياسين وأحمد صادق، الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٧٠، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ط١، القاهرة، ١٩٧٥.
١٦. عبد القادر ياسين، الفلسطينيون في الوطن العربي، "تطور الأحداث السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧" معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨.
١٧. عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٥٧.
١٨. عبد الله حوراني، البعث والقضية الفلسطينية، الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ٢-٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.
١٩. عوني عبد الهادي، أوراق خاصة (إعداد خيرية قاسمية)، منظمة التحرير، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٤.
٢٠. غازي الصوراني، قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٩٣، دراسة تاريخية سياسية اجتماعية، غزة، ٢٠١٣.
٢١. فادية سراج الدين، المواجهة "مصر وإسرائيل" ١٩٥٢-١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
٢٢. فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠.
٢٣. ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A، نيقوسيا، ١٩٩٥.
٢٤. ماهر الشريف، الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، ١٩٨٨.
٢٥. محسن صالح، فلسطين، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الاعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢٦. محمد الفراء، خان يونس ماضيها وحاضرها، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٩.
٢٧. محمد حسنين هيكل، ملفات السويس "حرب الثلاثين سنة"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

٢٨. محمد خالد الأزعر، المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة ١٩٦٧-١٩٨٥، إدارة الارشاد (منظمة التحرير الفلسطينية)، القاهرة، ١٩٨٧.
٢٩. محمد سعيد حمدان، وآخرون، فلسطين والقضية الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، ط٢، عمان، ٢٠٠٧.
٣٠. معين بسيسو، دفاتر فلسطينية، منشورات صلاح الدين، القدس، ١٩٨٠.
٣١. منير الهور، وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥، دار الجليل للنشر، ط٢، عمان، ١٩٨٦.
٣٢. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، هيئة الموسوعة، ط١، بيروت، ١٩٩٠.
٣٣. نايف حواتمة، حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية، تحليل وتوقعات، دار الطليعة، بيروت.
٣٤. هارون هاشم الرشيد، ثورة ٢٣ يوليو وبناء الكيان الفلسطيني، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣.
٣٥. وجيه ضياء الدين، الفلسطينيون في الوطن العربي، "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
٣٦. يزيد الصايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢.
٣٧. يونس الكتري، حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني الكتيبة (١٤١) فدائيون، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٦.

ثالثاً- الرسائل والمؤتمرات العلمية

٣٨. أسامة أبو نحل، مخيم أبو سعدة، نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، عدد خاص (١)، ٢٠٠٩.
٣٩. زكريا السنوار، العمل الفدائي الفلسطيني في قطاع غزة ١٩٦٧-١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٣.
٤٠. سعيد تراز، تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، ١٩٤٩-١٩٦٧، مؤتمر "غزة المكان والحضارة"، ج١، جامعة القدس المفتوحة، يناير ٢٠١٥.
٤١. عبد القادر ياسين، الحزب الشيوعي في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر غزة.. المكان والحضارة، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
٤٢. فايز أبو عيطة، النظام الانتخابي في دولة فلسطين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة- كلية الحقوق، ٢٠٠٨.
٤٣. كمال الأسطل، قطاع غزة بين الكيانية الإدارية والكيانبة السياسية، مجلة مؤتمر "غزة.. المكان والحضارة"، ج٢ جامعة القدس المفتوحة، يناير ٢٠١٥..

رابعاً- الدوريات

٤٤. عصام سخيني، ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن ١٩٤٨-١٩٥٠، شئون فلسطينية، عدد ٤٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤.
٤٥. عواد الأسطل، الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الإدارة المصرية، شؤون فلسطينية، العدد ١١٦٨-١٦٩، آذار/نيسان (مارس/ابريل) ١٩٨٧.
٤٦. هاني مندس، مشروعات التوطين، شؤون فلسطينية، العدد ٧٨، بيروت، نيسان/ابريل ١٩٧٨.

٤٧. الوقائع الفلسطينية، العدد (١) ١٣ ديسمبر ١٩٤٩، الأمر رقم (١) الصادر عن الحاكم الإداري للمناطق التي تخضع لرقابة القوات المصرية.

خامساً - المراجع الأجنبية:

F.R.U.S.1955-1957 . VOL.XIV .The Ambassdor in Egypt to Dept. of State, Cairo. . ٤٨
june, 1955, No,1881.

F.R.U.S.1955-1957.VOL.XIV. The Ambassador in Egypt to the Dept. of sate , . ٤٩
Cairo, sept.4,1955. No. 391.

سادساً - المواقع الإلكترونية

٥٠. محسن الخزندار، العدوان الثلاثي على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء .\C:\Users\sals\Desktop

